

■ الفصل الخامس ■

الولايات المتحدة ويوتوبيا الرأسمالية العالمية

إن الولايات المتحدة ليست مهياة على الإطلاق للدور العالمى الذى عهدت إلى نفسها القيام به . والتفاوت النظرى فى اليقين الشعبى الأمريكى ، المتغلغل على كل المستويات الرسمية للمجتمع الأمريكى ، هو تفاوت طورته الأمة ، وكان باستطاعتها الحفاظ عليه منذ عام ١٨٦٥ بسبب الرخاء العام والعزلة الوطنية . وفى هذه الظروف أصبحت الولايات المتحدة مجتمعا يقوم اليوم، بفضل قدرة سحرية متفائلة جبارة ، بتحويل التشاؤم المتأصل فى اليهودية ، وتعاليم الزهد والتواضع وإنكار الذات فى المسيحية ، إلى الرضا العاطفى والمبتذل للبورجوازية ... ومثل هذه الظواهر ... ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الدولية الأمريكية التى تفترض إمكانية - والحقيقة شبه إمكانية - إحداث إصلاح جوهرى فى المؤسسات وفى سلوك البشر بوجه عام . وهى براهين على عزلة الحضارة الأمريكية المستمرة والمنبعة (حتى الآن) عن التجارب الكبرى لتاريخ الدول الغربية وعن السياسات الحديثة . كما تشهد على العزلة الوطنية الأمريكية عن إدراك مأساة البشر وتعاستهم ، أو العناد ومنافاة العقل ، أو بشكل أعمق القمع الأمريكى لهذا الإدراك .

إدموند ستيلمان ووليم فاف (١)

إن الدعوة إلى شعار « دعه يعمل » على النطاق العالمى هى مشروع أمريكى ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تؤيد قيام سوق حرة على نطاق عالمى . فبالنسبة لجانب كبير من تاريخها تكون لديها شعور بأن لها رسالة عالمية فريدة عن طريق عزل نفسها عن بقية العالم . وقد تبع الأمريكيون لفترة طويلة توماس جيفرسون (*) فى نظرتهم إلى أنفسهم

(١) إدموند ستيلمان ووليم فاف ، *The Politics of Hysteria : The Sources of Twentieth Century* ،

Conflict ، لندن : فيكتور جولانز ، ١٩٦٤ ، الصفحتان ٢٢٢ و ٢٢٣ .

(*) توماس جيفرسون : (١٧٤٣ - ١٨٢٦) ، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) . - المترجم .

على أنهم « أفضل أمل للعالم » ، ولكن هذا الأمل لم يصبح مرادفاً لامتداد الأسواق الحرة إلى أرجاء المعمورة إلا فى الآونة الأخيرة .

إن السوق الحرة العالمية هى المشروع التنويرى لحضارة كونية تحت رعاية آخر الأنظمة التنويرية العظمى فى العالم . وتقف الولايات المحدة منفردة فى هذه المرحلة المتأخرة من العالم الحديث فى الدفاع بقوة عن التزامها بهذا المشروع التنويرى . وفى الوقت نفسه فإن أمريكا ، بسبب قوة وعمق ما تحويه من حركات أصولية (*) ، تشوش على ما ينطوى عليه التنوير من آمال الحدائة .

وتعلن كل الدول المعاصرة تقريبا الولاء لبعض المثل العليا للتنوير الأوروبى . وجميع هذه الدول إلا قليلا وقَّعت على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وكان هذا الإعلان إحدى ثمار الحرب العالمية الثانية التى وقف فيها الحلفاء متراصين فى مواجهة دولة نازية كانت تستخف بالتنوير وبكل مظاهره ، على حين تضع التكنولوجيا الحديثة فى خدمة الاستعباد العرقى ، ونوع فريد مفزع من الإبادة الجماعية . وأدى تدبير النظام النازى على أيدي الحلفاء إلى إعطاء إيمان التنوير بحضارة شاملة صاعدة فترة حياة جديدة . وربما كان أهم ما كشفت عنه التسويات العالمية فيما بعد الحرب هو رفض أجزاء كبيرة من العالم لمثال التنوير هذا .

ففى الصين وماليزيا وسنغافورة ، وفى مصر والجزائر وإيران ، وفى روسيا ما بعد الشيوعية وأجزاء من البلقان ، وفى تركيا والهند ، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق حركات سياسية قوية ترفض كل أيديولوجيات التغريب . ولم يعد مضمونا مستقبلا أكثر النظم فى هذا القرن توجهها نحو التغريب ، وهو نظام أتاتورك فى تركيا ، حيث تبرز فى داخله حركات إسلامية تشكل تحديا للمؤسسات العلمانية ذات التوجه الغربى .

وتعترف الدول الأوروبية ، لاسيما فرنسا ، بالولاء لقيم التنوير ، ولكن ذلك مشروط بإحساس بالفروق الدائمة بين الثقافات ، وبالاعتراف بأن التفوق الأوروبى ، الذى كان التنوير يعدّه أمرا مفروغا منه ، قد مضى عهده ولن يعود . ذلك أن غالبية البلدان الأوروبية قد تشكلت جزئيا بفكر التنوير ، ولكنها الآن جميعا أصبحت ثقافات ما بعد التنوير .

(*) **Fundamentalism** : (الأصولية) ، استخدم هذا المصطلح فى الولايات المتحدة للتعبير عن حركة دينية متطرفة نشأت بين الطوائف البروتستانتية فى أوائل القرن العشرين ، وكان هدفها الحفاظ على التفسير التقليدى للإنجيل ، وعلى ما يعتقد المؤمنون أنه المبادئ الأصلية للعقيدة المسيحية - المترجم .

وفى الولايات المتحدة وحدها مازال مشروع التنوير الداعى إلى قيام حضارة عالمية عقيدة سياسية حية . وفى فترة الحرب الباردة كانت عقيدة التنوير هذه مجسدة فى مناهضة أمريكا للشيوعية . وهى فى عصر ما بعد الشيوعية تعزز المشروع الأمريكى لإقامة سوق حرة عالمية .

إن الأعوام الأربعين التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية قد استغرقتها نزاع عالى بين أيديولوجيتين للتنوير- الليبرالية والماركسية السوفييتية . وتنبع كلتا العقيدتين من صميم « الحضارة الغربية » . كما أن كلاً من الماركسية الكلاسيكية والشيوعية السوفييتية كانتا من الأزهار المتأخرة للتراث الغربى العتيق . والحقيقة أن مؤسسهما وأتباعهما عدّوا أنفسهم وريثة تقاليد كانت تشمل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لأدم سميث ودافيد ريكاردو وفلسفات هيغل وأرسطو . ولم يكن النزاع بين الشيوعية السوفييتية والديمقراطية الليبرالية صداما بين الغرب والآخرين ، بل كان شجارا عائليا بين أيديولوجيتين غريبتين .

ولم يكن انهيار الاتحاد السوفييتى انتصارا أحرزه « الغرب » على أحد أعدائه ، وإنما كان الدمار للنظام الأكثر طموحا بين أنظمة هذا القرن ذات التوجه الغربى . ولم تكن نتيجته القبول العالمى للمؤسسات والقيم الغربية ، وإنما كانت بدلا من ذلك عودة روسيا إلى كل الأشكال التاريخية التى ميزت علاقتها بأوروبا وبالعالم .

إن العالم الذى ينبثق من نهاية الحرب الباردة ، لا يمكن رؤيته بوضوح من خلال عدسات أية فلسفة تنويرية . وأى بلد تقوم سياساته على آمال تنويرية سيجد أن توقعاته تحبط المرة تلو الأخرى ، ولن يكون مهيا لعودة التاريخ فى عالم ما بعد التنوير .

والمشكلة المحورية التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم هى أن مؤسساتها وسياساتها تقوم على أساس أيديولوجية عصرية مبكرة لم تعد تتفق مع الظروف الحالية . وهى مشكلة قد يتبين أنها بلا حل .

إن الأديان التى تستعيد نشاطها ، والعداوات العرقية القديمة ، والنزاعات الإقليمية ، والتكنولوجيات التى تستخدم لأغراض الحرب بدلا من خلق الثروة ، هذه كلها لا تتفق تماما مع توقعات التنوير بشأن انتشار العلمانية والدعوة إلى إقرار السلم عن طريق التجارة . وهى تنبئ بعودة إلى منابع الكلاسيكية للنزاع السياسى والعسكرى بين الدول وفى داخلها .

ووفقا لأيديولوجيات التنوير ، الليبرالية والماركسية على حد سواء ، فإن النزاعات التى

من هذا القبيل ليست ملازمة للوجود البشرى؛ وإنما هي مراحل تطويرية فى تقدم الإنسان .

والمحافظون الجدد الذين يؤكدون على أن الدول الرأسمالية الديمقراطية هي الشكل الشرعى الوحيد للحكومات ، وعلى أن مثل تلك الحكومات لن تخوض أبداً غمار الحرب بعضها ضد بعض ، ليسوا بدورهم أقل من أشد الماركسيين تبسيطاً للأمر وقوعاً فى أسر الوهم الذى يوحى بأن المصادر التاريخية للنزاع يمكن تجاوزها . وهم بذلك يتبرءون من الممارسة التقليدية للدبلوماسية التى كانت تهدف إلى احتواء مصادر النزاعات المدمرة وتخفيفها دون تصورهم أن باستطاعتهم اجتثاثها .

إن عودة ظهور النزاعات العرقية ، والمطالب الإقليمية ، والديانات باعتبارها قوى حاسمة فى الحرب والسياسة ، إنما تسخر من أى دبلوماسية تعتمد على أفكار التنوير المتعلقة بالإنسان الاقتصادى ، وإمكانية قيام حضارة عالمية . ومن الواضح أن الذين يؤمنون بأن الحداثة المنتشرة على نطاق العالم ستتبع هذه القوى لم يسألوا أنفسهم لماذا يلاحظ أن التحرير الاقتصادى والتشدد الدينى كثيراً جداً ما يكونان متلازمين .

وقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية ، شأنها شأن سياسة الاتحاد السوفييتى السابق ، تعتمد على توقعات التنوير أكثر من اعتمادها على أى فهم للمصلحة الوطنية . كما أن الحرب الباردة كانت نزاعاً بين صورتين متعارضتين من نفس المشروع التنويرى . وفى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث ، مرحلة ما بعد التنوير ، التى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيها ، لن يكون للسياسة الخارجية التى تستمد سندها من هذه الأفكار تأثير يذكر على الأحداث .

وكما لاحظ هنرى كيسنجر فى إيجاز يفى بالغرض ، فإن « التعريف الواضح للمصلحة الوطنية لا بد أن يكون بالمثل مرشداً إلى السياسة الأمريكية » .^(٢) وبقدر ما تظل السياسات الخارجية للولايات المتحدة مهتدية بالأمال فى سرعة زوال المصادر التاريخية للنزاع ، فإنها ستكون بلا دفة توجه حركتها فى العالم الذى سيأتى فى أعقاب التنوير .

إن أمريكا اليوم لا تطرق طريقاً ستتبعه كل المجتمعات الأخرى ؛ وإنما هى تنأى بنفسها عن كل الثقافات « الغربية » الأخرى فى تطرف تجربتها فى الهندسة الاجتماعية للسوق الحرة ، وفى كثافة الحركات الأصولية التى تبتعثها تلك التجربة .

(٢) هنرى كيسنجر ، *Diplomacy* ، نيويورك : سيمون أند شوستر ، ١٩٩٤ ، الصفحة ٨١١ .

وكما هي الحال في البلدان الأخرى، فإن الحركات الأصولية تعدّ استجابة من المجتمع الأمريكي لما يقع فيه من قصور نتيجة لنظام اقتصادي يتسم بحدائنه راديكالية.

سقوط التيار المحافظ الجديد في أمريكا

لم يكن هناك منذ الثمانينيات أيُّ تحدٍّ جدّي في الولايات المتحدة للفلسفة الاقتصادية للسوق الحرة. وكانت تلك هي الفترة التي حققت فيها النزعة الأرثوذكسية للسوق الحرة سطوتها على الثقافة العامة الأمريكية. وتحصنت تلك النزعة بأحداث عام ١٩٨٩، عندما سقط سور برلين ودخل النظام السوفيتي مرحلة انهياره الأخيرة.

وجاء الانهيار السوفيتي ليمنح فترة حياة جديدة للاعتقاد الأمريكي المترنح بأن الولايات المتحدة تجسد العصر الحديث مثلما لا يجسده أي بلد آخر. ومُحقت بضربة واحدة الأحاديث عن «التراجع» - أي الأفكار التي ترى أن القوة والرّخاء الأمريكيين آخذان في التضاؤل. وبدا أن العالم يتقارب على أساس القيم والمؤسسات الأمريكية. ومنذ ذلك الحين غدت الحدائنه والسوق الحرة والامتدادات العالمية للمؤسسات الأمريكية أمورا مترادفة من الناحية الفعلية في العقل العام الأمريكي.

ومشروع اليوم الذي يقوم على وجود سوق عالمية واحدة هو الرسالة العالمية لأمريكا التي انتقتها سطوتها المحافظة الجديدة. وقد نجحت يوتوية السوق في الاستحواذ على إيمان الأمريكيين الراسخ بأنهم ينتمون إلى بلد فريد، هو النموذج لحضارة عالمية، الذي بات من أقدار جميع المجتمعات أن تحاكيه.

وفي وقت سابق من هذا القرن، وجد التراث الإيماني الأمريكي تعبيرا نبيلاً وكراميا عنه في ليبرالية روزفلت التي ساعدت على هزيمة النازية في أوروبا. والآن حلّت السوق الحرة محل ذلك التراث الليبرالي الأمريكي، بل وقطعت شوطا بعيدا على طريق ترسيخ نفسها باعتبارها الدين المدني الأمريكي غير الرسمي.

إن سقوط السوق الحرة في الخطاب الأمريكي الحديث هي ظاهرة تسترعي الانتباه، إذ إنها أفقدت الليبرالية شرعيتها في الثقافة العامة الأمريكية، حتى أصبح النظر إلى المرء على أنه ليبرالي أمرا يحسب عليه. والرأي الليبرالي في الولايات المتحدة اليوم هو صوت أقلية محاصرة. وغدا الليبراليون الأمريكيون مهمشين نتيجة لإستراتيجية محافظة جعلت الليبرالية تمثل نزعة أرثوذكسية مطوّقة.

ومع ذلك فالليبرالية ليست سائدة في الولايات المتحدة ، فقط من منظور أنه لم يعد هناك وجود لفلسفة محافظة حقًا . والاعتذارات البليغة عن عدم الكمال في كتابات ستيانا ولييمان ، وكتابات مينكين وفوجلين (*) ، لم تعد أكثر من ذكريات تاريخية في الوقت الذي يصبح فيه المحافظون مبشرين صاخبين بالرأسمالية العالمية . واليوم باتت النزعة المحافظة الأمريكية نوعا شاذًا ومتعصبًا من أيديولوجية التنوير - أى ليبرالية القرن التاسع عشر .

والإستراتيجية التي وضعها اليمين لتحقيق الهيمنة على الفكر الأمريكي خلال الثمانينات لم تكن إستراتيجية معقدة . وقد كان هدفها المطابقة بين المؤسسات الأمريكية والسوق الحرة . ولكن تاريخ الولايات المتحدة من الصعب أن يكفل ترادفًا جسورًا كهذا . فعلى غرار إنجلترا ، أخذت الولايات المتحدة بنموذج مبكر من سياسة «دعه يعمل» في حياتها الاقتصادية المحلية في أثناء القرن التاسع عشر . ولكن السوق الحرة الأمريكية على خلاف نموذجها البريطاني ، أحييت بحماية جمركية ، ودُعِمَت - حتى نهاية الحرب الأهلية - بالرق .

ولم تكن الحكومة الأمريكية تتقيد في أى وقت بقاعدة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية . فقد أرسيت أسس الرخاء الأمريكي خلف أسوار الحماية الجمركية العالية . وكان للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات دور فعال في بناء خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة . وتم فتح الغرب بترسانة من أشكال الدعم الحكومى . وخارج المجال الاقتصادى ، كانت الحكومة الأمريكية أكثر من أى بلد غربى آخر انتهاكا للحرية الشخصية توخيا للفضيلة . مثال ذلك أنه

(*) هؤلاء جميعا مفكرون ليبراليون .

- جورج ستيانا : (١٨٦٣ - ١٩٥٢) ، فيلسوف وكاتب وشاعر أمريكى . ولد فى مدريد ، وتعلم فى جامعة هارفارد ، ثم عاد إلى أوروبا . حارب الشعائر واهتم بروح الدين . وهو طبيعى فى فلسفته ، يرى كل شىء جزءا من الطبيعة ، ولا شىء خارجها ، من أهم أعماله كتاب « حياة العقل » .

- والتر لييمان : (١٨٨٩ - . .) كاتب مقالات ومحرر أمريكى . تطور تفكيره من الاشتراكية إلى المحافظة . المحرر الرئيسى فى جريدة نيويورك هيرالد تريبيون .

- هنرى لويس مينكين : (١٨٨٠ - ١٩٥٦) ، مؤلف وصحفى وناقد . شارك فى تحرير عدد من الصحف والمجلات الأمريكية . كان أحد اثنين قاما بتأسيس مجلة أمريكا ميركورى فى عام ١٩٢٤ - المترجم

ليست هناك دولة غربية أخرى حاولت حظر صنع الخمر ونقلها وبيعها (*). ولذلك فإن تصوير الولايات المتحدة على أنها بلد يتميز بتاريخ حكومة الحد الأدنى، إنما هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من المناورة والخيال .

ومع ذلك فإن الرأسمالية غير المقيدة التي عرفتها الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى كانت تحاول التدليل على شرعيتها ببعث الروح في الفلسفة الاقتصادية الذي أساسها مبدأ «دعه يعمل» وتدخّل حكومي في أضيق الحدود . وكانت الأفكار التي من هذا القبيل تستخدم عادة لمهاجمة المصلحين التقدميين من جيل لاحق والذين يدعون إلى تصفية الترسّات (**)، وللدفاع عن الاحتكارات الكثيرة التي وطدت أقدامها في القرن التاسع عشر باعتبارها النتيجة الطبيعية للرأسمالية غير المقيدة . ووجود عصر ذهبي أمريكي لمبدأ «دعه يعمل» لا يعدو أن يكون خرافة تاريخية ، ولكن استخدامه باعتباره من وسائل مساندة السوق الحرة الأمريكية اليوم له سوابق تاريخية كثيرة .

ومما يدخل في الأساطير الأمريكية أن الدستور يجسد مبادئ لا يحدها زمان وذات حجبية على نطاق العالم . وفي هذه الميثولوجيا (علم الأساطير) لا تعد الولايات المتحدة نظاماً خاصاً نشأ في ظروف محددة ، وسينقضى في وقت ما ، بل هي تجسيد لحقائق عامة يضمن التاريخ مستقبلها .

وفي فكر الجناح اليميني الذي فرض سطوته في الولايات المتحدة على امتداد العقدين الماضيين ،^(٣) اندمج في كيان واحد كل من المبادئ العامة للمؤسسين ، والزعم بأن أمريكا هي الحدّثة التي ينبغي أن تحتذى ، ومؤسسات السوق الحرة ، ونتيجة لذلك كان انتشار السوق الحرة يجري تصويره على أنه الحدّ القاطع للحدّثة ، وجزء لا يتجزأ من اتساع نطاق القيم الأمريكية .

(* **Prohibition** : يمكن للدولة ، حتى في النظم الرأسمالية ، أن تحظر صنع أو نقل أو بيع بضائع تراها ضارة نفسياً أو بديناً ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك صدور قانون بهذا المعنى في الولايات المتحدة بالنسبة للخمر في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٣ - المترجم .

(** **Trust busters** : الذين كانوا يسعون في الولايات المتحدة إلى تصفية الترسّات من خلال «قوانين مكافحة الاحتكار» التي أصدرتها الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة للحيلولة دون تكوين الترسّات ، والتي كان أولها «قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار» لعام ١٨٩٠ - المترجم .

(٣) من أجل الاطلاع على دراسة موثوق بها للسطوة الأمريكية المحافظة ، انظر ، جودفري هودجسون ،

The World Turned , Right Side up : A History of the Conservative Ascendancy in America ، بوسطن ونيويورك : هوتون ميفلين ، ١٩٩٦ .

وإذا كانت سلطة المؤسسات الأمريكية عالمية ، وكانت السوق الحرة هي في القلب منها ، فإن انتشار السوق الحرة الأمريكية يجب أن يكون عالميا . فهذه الأسواق لا ينظر إليها على أنها مجرد أسلوب محلي واحد لتنظيم اقتصاد سوقى ، بما فيه من مزيج خاص من الميزات والعيوب ، بل تفهم على أنها ما تمليه الحرية البشرية فى كل مكان .

وفى هذا الطرح الذى يقدمه الجناح اليميني « للعقيدة الأمريكية » ، تم بهدوء إدخال انقلاب سورىالى (فوق واقمى) فى التاريخ . فالعقيدة الجامدة القائلة بأن الأسواق الحرة هي أكثر الوسائل فعالية لخلق الثروة ، لا تتلاقى من الناحية الفعلية مع الرأسماليات القائمة فى العالم فى أى نقطة . ذلك أنه فى الاقتصادات الحديثة النشأة الأكثر نجاحا فى العالم ، لم يكن التحديث يعنى الأخذ بالطراز الأمريكى للأسواق الحرة ، وإنما كان يعنى تدخل الدولة المستمر على نطاق واسع .

وبالنسبة لغالبية البلدان المصنعة حديثا التى حققت أكبر قدر من النجاح - سنغافورة وماليزيا وتايوان واليابان ، والصين الآن - سيكون الأخذ بالأسواق الحرة تكرارا المرحلة من التطور وصلت إليها الولايات المتحدة فى المراحل الأولى من التحديث . كما أن أخذ هذه البلدان الآسيوية بالأسواق الحرة سيكون ارتدادا عن عالم المرحلة المتأخرة من العصر الحديث . وواقع الأمر أنه ليس بينها بلد واحد حاول أن يحاكي السوق الحرة الأمريكية ، ولن يفعل أى منها .

إن أيديولوجية السوق الحرة التى تدعو إليها أمريكا فى الوقت الحالى ليست أداة للتحديث - إلا بطريقة ملتوية ومتناقضة فى الولايات المتحدة نفسها . فهى من بقايا عصر التنوير فى القرن السابع عشر ، كما أنها تنتمى إلى عالم جون لوك (*) ، لا إلى عالمنا . وتأكيدا لحقوق الإنسان الشاملة التى ترجع جذورها إلى الدين المسيحى ، وتمسكها بأن أساليب الحياة الأمريكية إنما هى تصوير عملى للقانون الطبيعى ، ونظامها القائم على الحكومة المحدودة والملكية الخاصة - كل هذا الورع الأطلسى يخفى العالم التعددى الذى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيه .

كذلك لا تتفق هذه النظرة العالمية العتيقة مع التهجين الخلاق للأعراق فى الحياة الأمريكية . كما أن فكر السوق الحرة ، شأنه شأن جانب كبير من الخطاب الأمريكى المعاصر ، يجسد ميراثا ثقافيا يتعارض مع أشد القوى تأثيرا وأكثرها ابتكارا فى عالم اليوم .

(*) جون لوك : (١٦٣٢ - ١٧٠٤) ، مؤسس النزعة التجريبية البريطانية . وكان يرى أن الدولة تقوم على عقد اجتماعى يضمن للمواطنين الحقوق والحريات . وهو صاحب فكرة الضوابط والموازات التى أخذ بها الدستور الأمريكى فيما بعد . وقد استند إلى أفكاره جانب كبير من الأفكار التحررية فى القرن الثامن عشر - المترجم .

وسيكون من الخطأ قبول الفلسفة الاقتصادية الأمريكية للسوق الحرة على أساس قيمتها الظاهرية ، وتفسير تأثيرها بأنه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء . ففي الممارسة نجد أن هندسة السوق الحرة في أمريكا في أواخر القرن العشرين تبعد كثيرا عن التوق إلى الماضي ، وإنما هي عمل دال على قوة المرحلة العالية للحدثة . فتحرير الأسواق ليس مشروعاً محافظاً ، بل هو برنامج لثورة مضادة ثقافية . وفي الولايات المتحدة ، كما في غيرها ، ليست الأصولية عودة إلى التراث ، وإنما هي استفحال للحدثة .

وقد تطلبت إعادة تشكيل المجتمع الأمريكي ليتلاءم مع حتميات الأسواق الحرة استخدام سلطة الشركات والحكومة الفيدرالية لتحقيق مستويات من التفاوت الاقتصادي لم تعرف منذ عشرينيات هذا القرن ، وتتجاوز كثيرا تلك الموجودة في أى مجتمع صناعي متقدم آخر اليوم . وانطوى ذلك على تجربة في إيداع جموع غفيرة من المواطنين في السجون مصحوبة بانسحاب النخبة إلى جماعات مغلقة محاطة بالأسوار ، مما جعل الولايات المتحدة دولة أشد انقساما بكثير من الوضع القائم في دول أمريكية لاتينية ، مثل الأرجنتين وشيلي . واضطرت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسات للمساعدة الاجتماعية لحماية قيم الأسرة التي كانت قوى السوق قد دمرتها بالفعل . وترادف ذلك مع حرب صليبية ضد « النسبية » و« التعددية الثقافية » - وهما عدوان أسوأ تعريفهما بحيث أصبح ممكنا ، لأغراض عملية ، ربطهما بالحياة كما يعيشها معظم الأمريكيين اليوم .

وليس هذا برنامجا للديمومة الثقافية أو المؤسسية في الولايات المتحدة . وكما اعترف أشد المدافعين عنه صراحة ، فإنه بمثابة إستراتيجية طويلة الأمد لحرب أهلية ثقافية . وفي الممارسة كان معناه انقطاعا عن الرأسمالية الليبرالية التي أنتجت تفوق أمريكا الاقتصادي فيما بعد الحرب .

إن النتيجة المترتبة على ترشح أمريكا نحو اليمين هي حتى الآن موضع شك . ففي الولايات المتحدة ، كما في كل مكان آخر ، تؤدي الأسواق الحرة إلى حركات اجتماعية وسياسية مضادة قوية . وتعد المخاطرة الاقتصادية المزمعة التي تفرضها على غالبية السكان تربة خصبة لنشاط السياسيين الشعبين^(*) . وفي ظل سياسات انعدام الأمن ، فإن الميزات

(*) أعضاء حزب سياسى قام فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٨٩١ - ١٩٠٤ ، تحت اسم « الحزب الشعبى » Populist Party ، أو « حزب الشعب » People's Party ، وكان هذا الحزب يدعو إلى حرية سك العملة الذهبية والفضية ؛ والملكية العامة للمرافق الأساسية ؛ وفرض ضريبة على الدخل ؛ وتأييد العمال ؛ ودعم الزراعة ، إلخ - المترجم .

لاتذهب بصورة عادية إلى السياسة الذين يعتقدون برنامجا للتححرر من الضوابط وتقليص الحكومة .

والمصير الذى انتهى إليه متهوس ديماجوجى يمينى ، مثل نيوت جنجرش (*) ، عندما سقط بسرعة من الصدارة السياسية إلى هامشية مزرية ، إنما يؤيد ما قاله سياسى من أنصار الرئيس السابق ريجان ، هو دافيد ستوكمان ، من أن « ثورة ريجان التى أجهضت قد أثبتت أن الناخبين الأمريكين يريدون اشتراكية ديمقراطية معتدلة لحمايتهم من شطط الرأسمالية » (٤) .

وقد تبين أنه لم تكن هناك مبالغة فيما زعمه النشطاء الريجانيون من أنهم حركوا ثورة فى الولايات المتحدة ؛ إذ لم يعد فى الوسع الربط بين اليمين الأمريكى وسياسات الديمومة المؤسسية والترابط الاجتماعى . فسياساتهم ليست سياسات متقلبين لا يثبتون على مبدأ أو دعاء إصلاح هنا أو هناك ، وإنما سياسات من يرغبون فى إصلاح جذرى وتتطلب أهدافهم هندسة اجتماعية واسعة النطاق ، وليس مجرد إبداء الاحترام للميراث التاريخى . وروطانتهم المنمقة ليست مصوَّبة نحو الأخذ بالتحوط أو الحذر من عدم الكمال ، وإنما هى تمجيد صاخب للتكنولوجيا ، ونسبة كل الشرور الاجتماعية إلى الحكومة ، والتأكيد الشديد على أن هذه الشرور هى مشكلات تستطيع قوى السوق إيجاد حلول لها .

وفى الثمانينيات تم فى الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى إحياء فلسفة عفا عليها الزمن ، من أجل إضفاء قدر من العقلانية على التمزقات الكبيرة فى السياسة والمجتمع التى كانت أهداف اليمين تملئها فى ذلك الحين . ويعد ذلك مؤشرا على التحول فى الخطاب القائل بأن الأهداف والإستراتيجيات التى يملئها لم تكن محافظة ، وإنما هى عقيدة ليبرالية قديمة .

(*) **Newt Gingrich** سياسى أمريكى يمينى متهوس . كان زعيما للأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ . وكان يعلق آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات المحلية وانتخابات حكام الولايات التى أجريت فى صيف العام الماضى ، فلربما عززت كثيرا موقف الحزب الجمهورى ومكنته من الفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى كان يزعم الترشيح فيها . ولكن هذه النتائج جاءت مخيبة جدا لآماله بعد الأداء السئ للحزب الجمهورى فيها ، فأعلن استقالته من مناصبه السياسية واعتزال الحياة السياسية .
الترجم

(٤) دافيد ستوكمان ، and ، **The Triumph of Politics : The Crisis In American Government** ،

نيويورك ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٢٢ .

ورونالد ريجان شخصيا لم يكن ليبراليا من أى نوع ، بل لعله لم يكن حتى يقصد الثورة المضادة الاقتصادية التى حدثت بالفعل . فالاقتصاد السياسى للريجانى لم يكن بوجه خاص ذا توجه نحو السوق الحرة ، وإنما كان نوعا من الكينزية الحمايية بقوده جموح عسكرى . فقد تحملت الميزانية عجزا شديدا من أجل تمويل الاقتطاعات الضريبية والنفقات العسكرية . ولقى جانب كبير من الصناعات الأمريكية حماية متزايدة عن طريق الدعم والرسوم الجمركية . ولم تكن هناك صلة كبيرة ، إن وجدت صلة أصلا ، بين سياسات ريجان المالية والتجارية وبين نظام الميزانية المتوازنة والتجارة الحرة الذى حاولت حكومات « اليمين الجديد » إدخاله فى بريطانيا ونيوزيلندا . وباستثناء السياسات الضريبية وسياسات التحرر من الضوابط ، فإن النتائج التى تربت على رئاسة ريجان ربما تكون أكثر دلالة مما فعله فى أثناء رئاسته .

وقد كان الأثر الرئيسى غير المباشر لرئاسة ريجان هو التغاضى عن عدم المساواة فى المجال الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، وإنتاج ثقافة لدوائر الأعمال يمكن فيها تجاهل التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية دون عناء ضمير . وكما قال جودفرى هودجسون : « إن ثبات الدخول على حالها فى الولايات المتحدة ، وتفاقم عدم المساواة ، هما من الناحية الجوهرية النتيجةان الأساسيتان لتصرفات وإدارة الشركات ، سواء بصورة مباشرة داخل الشركات الصناعية ، أو بصورة غير مباشرة كحصيلة للموجات الفكرية السائدة فى القطاع المالى . وأدى التحرر من الضوابط السياسية إلى إطلاق يد المديرين ، كما ساد مناخ سياسى شجعهم على تقليل الاهتمام بالاعتبارات غير الاقتصادية . وفرضت دوائر الأعمال مزيدا من عدم المساواة ، وكان للعقيدة السياسية دور فى إيجاد المسوّغ لهذا الوضع » (٥) .

إن حرية المسئولين التنفيذيين فى الشركات فى ظل اقتصاد متحرر من الضوابط - مثل الحق فى الاستخدام والفصل ، والحق فى تصغير حجم المنشأة (*) أو تأجيل السداد (**) ، والحق فى بيع أو شراء الأسهم بشروط محددة (***) ، وفى أن يكافئوا أنفسهم بمنح سخية - لم يكن ينظر إليها على أنها مزايا خاصة تمنح فى ظل نوع محدد من الرأسمالية ، بل على أنها ممارسة لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . فقد أصبحت الرأسمالية الأمريكية

(٥) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٣ .

(*) **Downsizing** : تصغير حجم منشأة ما ، عن طريق تخفيض عدد المستخدمين فيها مثلا ، من أجل جعلها أكثر ربحية - المترجم .

(**) **Delaying** : إرجاء شركة ما سداد فواتيرها بعض الوقت - المترجم .

(***) **Share options** : الحرية التى تمنح لمسئول تنفيذى بالشركة لبيع أو شراء أسهم بسعر معين فى فترة ما من المستقبل - المترجم .

مرادفة لحرية اتخاذ الإجراءات ، كما أصبح هيكل السوق الحرة الأمريكية متطابقا مع هيكل حقوق الإنسان . فمن يتجاسر على إدانة مظاهر عدم المساواة والتحلل الاجتماعي الآخذة في الازدهار والتي تولدها الأسواق الحرة، عندما لا تعنى هذه الأسواق ما هو أكثر من الحق في الحرية الفردية في المجال الاقتصادي ؟

والأسس الفلسفية لهذه الحقوق أسس واهية وتعوزها المتانة . وليست هناك نظرية يوثق بها في القول بأن هذه الحريات الخاصة للرأسمالية المتحررة من الضوابط لها مكانة الحقوق العامة . فالفاهيم الأكثر قبولا للحقوق لا تستند إلى مثل القرن السابع عشر المتعلقة بالملكية ، بل تستند إلى الأفكار الحديثة المتعلقة بالاستقلال الذاتي . وحتى هذه ليست قابلة للتطبيق بصفة عامة ، وإنما هي تعكس فقط خبرة تلك الثقافات وأولئك الأفراد الذين يعدّون ممارسة الاختيار الشخصي أكثر أهمية من الترابط الاجتماعي ، أو السيطرة على المخاطر الاقتصادية ، أو أيّ خير جماعي آخر .

والحقيقة أن الحقوق لم تكن أبدا هي المحتوى الأساسي للنظريات الأخلاقية أو السياسية – أو للممارسة العملية ؛ وإنما هي استنتاجات ، محصلات نهائية ، لسلاسل طويلة من الاستدلال المنطقي من افتراضات مقبولة بوجه عام ، فليست للحقوق سلطة أو مضمون في حالة عدم وجود حياة أخلاقية مشتركة . إنها اتفاقيات لا تعيش إلا إذا كانت تعبر عن توافق معنوي . وعندما يكون الاختلاف الأخلاقي عميقا وواسعا فإن الرجوع إلى الحقوق لن يستطيع إيجاد حل له . وهو في الواقع يمكن أن يجعل ذلك النزاع مستعصيا بدرجة تنطوي على الخطر .

إن النظر إلى الحقوق لتكون حكماً في النزاعات العميقة – بدلا من السعى إلى تخفيفها عن طريق المهادنات السياسية – إنما هو وصفة لنشوب حرب أهلية محدودة الكثافة . وقد تفاقم النزاع بين الأوروبيين بشأن مسألة الإجهاض بسبب سيادة ثقافة ذات طابع قانوني تدعو إلى وجود حقوق غير قابلة للتفاوض بحيث ينفجر النزاع في حرب من هذا القبيل . وهو نزاع لا يمكن الآن عرضه للتحكيم أو التوصل إلى حل له . ولا يمكن لثقافة الحقوق غير المشروطة إلا أن تعجل بسير الولايات المتحدة نحو أوضاع يتعذر التحكم فيها .

وتتسم المطالبات بالحقوق في النظريات المعاصرة بالشطط والجموح ، ولكنها معدة جيدا بحيث تؤدي إلى إغلاق الحوار السياسي . (٦) وقد استخدمت سلطة الحقوق في

(٦) لقد قمت بدراسة للتمسك الليبرالي الأمريكي بالنص القانوني، في صورتيه اليسارية واليمينية ، =

الولايات المتحدة ، على النحو الذى أعادت السطوة المحافظة الجديدة تشكيلها به ، لتكون درعاً يحمى تحركات السوق الحرة من التفحص الدقيق من جانب الجمهور ومن التحدى السياسى . كما استخدمت أيديولوجية للحقوق لإضفاء الشرعية على وريث جديد للرأسمالية الليبرالية الأمريكية .

إن رئاسة ريجان ، لدى صياغتها لثقافة عامة لم يعد ممكنا فى إطارها التمييز بين حتميات السوق الحرة ومصالح الشركات ومطالب الحرية البشرية ، كانت قد وضعت جدول أعمال لا لجورج بوش وحده ، وإنما لكلينتون أيضا .

وقد رسم خطٌ يؤكد نهاية العصر الليبرالى فى الحكومة الأمريكية عندما وضع الرئيس كلينتون فى أغسطس عام ١٩٩٦ « قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية» (*). فعندما جرّد كلينتون الحكومة الفيدرالية من معظم مسئولياتها فيما تعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية كان قد عكس اتجاه أهم إصلاح جوهرى أدخله روزفلت . وفى المناخ السياسى الذى خلقته الهيمنة المحافظة الجديدة ، ربما كان الخيار الوحيد أمام كلينتون أن يفعل ما فعل كى يتفادى أسوأ تجاوزات الجناح اليميني فى الحزب الجمهورى عن طريق تنفيذ تلك الإجراءات التى تحظى بتأييد الناخبين .

وكان فرويد يعتقد أن الحضارة تستلزم نوعا من المقايضة يتنازل فيها الناس عن قدرتهم على تحقيق ذواتهم مقابل الأمن . وكان يرى أن السياسة هى الممارسة الرشيدة للقمع الذى تقضيه هذه المقايضة حتما . ورؤية التنويريين هذه لا تتفق مع الممارسات السياسية الأمريكية فى الجزء الأخير من القرن العشرين . فهناك أمريكيون كثيرون على استعداد لمقايضة الأمن بالسعى إلى السعادة ، ولكنهم غالبا ما يحجمون عن الاعتراف بالمبادلة التى يقدمون عليها .

= فى ، **Enlightenment's Wake Ch.1 : Politics and Culture at the Close of the Modern Age** ، لندن ، روتلج ، ١٩٩٥ ؛ وكذلك **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبريدج : بوليتى برس ، ١٩٧٧ ، الفصل الثانى .

(* **Welfare Reform Act** : وقع الرئيس بيل كلينتون فى صيف عام ١٩٩٦ تشريعا خاصا باصلاح الرعاية الاجتماعية ، يخول لكل ولاية سلطة وضع برنامج خاص بها للرعاية الاجتماعية . والتشريع يسعى إلى مساعدة العجزة وأطفالهم ، وتوفير فرص العمل لمن لا عمل له ، وتزويد العاطلين بالمهارات التى تمكنهم من الحصول على وظائف . أما المشروع الجمهورى المضاد فلا يتضمن أى تدريب أو أية خدمات لرعاية الطفولة . وكان من المقرر أن يعود مجلس الشيوخ إلى مناقشة تشريع كلينتون ، ولكن الصورة الجديدة التى ستناقش لاتقل سوءاً عن الصورة التى سبق لكلينتون الاعتراض عليها فى يناير من ذلك العام - المترجم .

ومن مهام الزعيم السياسى أن يخفى الاختيارات التى قام بها مجتمعه بالفعل . وكان ذلك فى حالة كليتون هو إعطاء الانطباع الكاذب بأن المجتمع الذى يكون الاختيار الفردى فيه هو القيمة المؤكدة ، يمكن أن يلبي الحاجة البشرية إلى الاستقرار . وقد فعل كليتون ذلك عن طريق التواطؤ مع عادة الأمريكين فى الحفاظ على الخداع الذاتى الذى مؤداه أن سياسة الأمن والنظام يمكن أن تكون بديلا عن المؤسسات الاجتماعية التى دمرتها السوق الحرة . وعندما يتصرف كليتون كعراق سياسى يمكن التعبير من خلاله عن متناقضات ثقافية من غير أن يدرك الآخرون ذلك ، أو يجدوا حلاله ، فقد يثبت أن بيل كليتون هو الطراز الذى ينبغى السير على منواله فى حسن إدارة شئون الدولة فيما بعد الحداثة .

وعلى غرار أيديولوجيات التنوير الأخرى ، فإن يوتوية الأسواق تدفع أتباعها إلى التكر بصلف لدروس التاريخ . فهم لا يكلون عن القول بأن للأفكار نتائجها ، ولكنهم لم يلاحظوا أن تلك النتائج نادرا ما تكون هى النتائج المتوقعة أو المرجوة ، وأنها لا تكون أبدا تلك النتائج وحدها . وكان من آثار هندسة السوق الحرة الأمريكية فى الثمانينيات حدوث انعدام جديد للأمن الاقتصادى بين أفراد الطبقات الوسطى الأمريكية .

الصورة الجديدة لانعدام الأمن الاقتصادى الأمريكى

من المفارقات أن يعتقد أحد أن أمريكا فى أواخر القرن العشرين تمثل ثقافة الرضا والارتياح . فأمريكا اليوم ليست مجتمعا توجد فيه أغلبية موسرة تنظر بشيء من العطف إلى طبقة دنيا واقعة فى براثن الفقر والتهميش بلا أمل فى الفكك منهما، وإنما هى مجتمع ينتشر القلق بين أغلبيته . وبالنسبة لمعظم الأمريكين أصبح بساط الأمن الذى يعيشون فوقه الآن أضيق كثيرا مما كان عليه فى أى وقت منذ الثلاثينيات .

ومن الواضح أن هذا القلق ليس تأثيرا عارضا للركود الاقتصادى ، بل هو على النقيض من ذلك تماما . ففي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كان الاقتصاد الأمريكى فى توسع مستمر تقريبا ، وكانت الإنتاجية والثروة القومية تزدادان باطراد . كما أن إعادة هيكللة الصناعة الأمريكية مكنتها من أن تستعيد أسواقا كان يظن ذات يوم أنها فقدتها إلى الأبد لصالح اليابان . ومثلما حدث فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الفيكتورية ، فإن تحرير الأسواق فى نهاية القرن العشرين أدى إلى أن تحقق أمريكا ازدهارا اقتصاديا مثيرا للإعجاب - وغير قابل للتكرار .

وفي الوقت نفسه تهمدت دخول معظم الأمريكيين . وحتى بالنسبة لمن زاد دخلهم ، فإن المخاطر الاقتصادية الشخصية تفاقمت بصورة ملحوظة . ويشفق معظم الأمريكيين من حدوث اضطراب اقتصادى فى منتصف عمرهم يخشون ألا يكون باستطاعتهم الشفاء منه . وليس هناك غير القليلين ممن يتوقعون الآن أنه سيكون لهم عمل دائم طوال الحياة . بل إن الكثيرين يتوقعون - وليس بغير سبب - أن ينقص دخلهم فى المستقبل . ولهست هذه بظروف تسمح بازدهار ثقافة الرضا والارتياح .

ووفقا لما كتبه چو كينيث جالبريث فى عام ١٩٩٣ ، فإن « الجديد فيما يسمى الاقتصادات الرأسمالية - وتلك نقطة جوهرية - هو أن الارتياح المحدود والعقيدة الناجمة عنه هما الآن موقف الكثيرين من السكان ، وليس موقف مجرد عدد قليل منهم . وتلك مشاعر تتحرك تحت الغطاء القبرى للديمقراطية ، ولو أنها ديمقراطية ليست لجميع المواطنين ، وإنما ديمقراطية من يذهبون بالفعل إلى صناديق الانتخاب ، للدفاع عن مزاياهم الاجتماعية والاقتصادية . وتكون التريجة هى وجود حكومة لاتوافق مع الواقع ولا مع الاحتياجات العامة ، بل مع معتقدات من يشعرون بالرضا والارتياح ، وهم الآن أغلبية من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات »^(٧) . رقد يكون هذا تصويرا دقيقا للولايات المتحدة خلال رئاسة ريغان ، ولكنه ليس وصفا لها فى أواخر التسعينيات .

ذلك أن أمريكالم تعد مجتمعا بورچوازيا ، بل أصبحت مجتمعا منقسما على نفسه ، توجد فيه أغلبية قلقة واقعة بين طبقة دنيا لا أمل لديها ، وطبقة عليا تنكر أن عليها أى التزامات مدنية . وفى الولايات المحدة اليوم حدث تباعد بين الاقتصاد السياسى للسوق الحرة والاقتصاد الأخلاقى للحضارة البورچوازية - والأرجح أن يكون تباعدا دائما .

إن عملية « إضفاء الطابع البورچوازى » ، التى كانت الموضوع لكتب مدرسية فى علم الاجتماع لا حصر لها وغير مستلفتة للانتباه ، قد انعكس مسارها . وقد تنبأت تلك النظرية باندماج الفئات العاملة فى المدى الطويل فى الطبقات الوسطى . وأيدتها فى ذلك الاتجاهات التى ظهرت فى غالبية البلدان الغربية المتقدمة على امتداد جيل كامل بعد الحرب العالمية الثانية . وكان علماء الاجتماع والاقتصاد وممارسو السياسة فى جميع الأحزاب

(٧) ج . ك جالبريث ، The Culture of Contentment ، هارموندويرث : پنجوين ، ١٩٩٣ ، الصفحة

يرون أن عملية «إضفاء الطابع البورجوازي» تمثل انجها طويل الأمد لارجعة فيه ، وهم ليسوا مهيين لحدوث انعكاس لهذه العملية .

والطبقات الوسطى تعيد الآن اكتشاف حالة انعدام الأمن الاقتصادي المعتمد على أصول ثابتة ، وهي الحالة التي ابتليت بها پروليتاريا القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن دخول الأمريكيين من الطبقة الوسطى ، برغم ركودها على امتداد الأعوام العشرين الماضية ، مازالت أعلى كثيرا من دخول العمال في ذلك الحين أو الآن . ومع ذلك فانه نتيجة لتزايد اعتماد الطبقات الوسطى الأمريكية على وظائف يقل أمانها بصورة مطردة ، أصبحت هذه الطبقات أشبه بالپروليتاريا الكلاسيكية في أوروبا القرن التاسع عشر . وهي تعاني صعوبات اقتصادية مماثلة لتلك التي تواجه العمال الذين فقدوا الدعم الوقائي الذي توفره أحكام الخدمات الاجتماعية كما تضمنه النقابات العمالية .

وثمة خطر سائد آخر هو انهيار الأسرة . فالزيادة في المخاطر الاقتصادية المصاحبة للتحول العميق للرأسمالية في الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين ، حدثت في مجتمع أصبحت الأسرة فيه أكثر هشاشة وتصدعا منها في أي بلد آخر . ففي عام ١٩٨٧ كان متوسط عمر الزواج في الولايات المتحدة الأمريكية سبع سنوات .^(٨)

وكم عدد الأسر الأمريكية التي يتناول أفرادها طعامهم معا كما تفعل الأسر المألوفة؟ وكم عدد الأبناء الذين يعيشون في نفس المجاورات السكنية أو المدن التي يعيش فيها أبائهم؟ وإذا تعرض أحد الأمريكيين للتعطل عن العمل ، فهل يستطيع أن يجد مساندة من أسرة ممتدة على نحو ما يجده الإسباني أو الإيطالي في الدول الأوروبية؟ إن الأسرة الأمريكية أكثر تصدعا من أي أسرة في البلدان الأوروبية ، بما في ذلك روسيا ، حيث ظلت الأسرة الممتدة قائمة على امتداد سبعين عاما من الشيوعية .

ومن أسباب ضعف الأسرة في الولايات المتحدة تلك المستويات المرتفعة - بصورة غير مألوفة - للحراك المطلوبة من العمال . فأسواق العمل المتحررة من الضوابط تفرض حتمية التنقل عبر خريطة الولايات المتحدة بدرجة تتجاوز كثيرا الوضع القائم في أي بلد أوروبي . وفي المملكة المتحدة - وهي مجتمع أقل استقرارا من أي مجتمع آخر في غالبية المجتمعات الأوروبية - يكون احتمال انتقال العمال إلى منطقة مختلفة داخل البلد أقل

(٨) Statistical Abstract of the United States, 1991 ، واشنطن ، الجدولان ١٢٩ و ١٣٣ ،

بمقدار ٢٥ مرة عن مثيله بين العمال الأمريكيين .^(٩) وبصفة خاصة عندما تملى الضرورة الاقتصادية أن يكون للأسرة دخلان ، مثلما كانت الحال في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية ، فإن احتميات سوق العمل ربما تدفع الشريكين - وكثيرا ما تفعل ذلك - في اتجاهين يصعب التوفيق بينهما . ولكن هذا لا يعدو أن يكون شكلا واحدا من أشكال تصرف اقتصاد أعيدت صياغته كاقْتِصاد للسوق الحرة . وهذا الافتقاد المفروض للالتزام بمكان معين إنما يعمل أيضا ضد وجود مجاورات سكنية مستقرة .

وعلى الرغم من المطالب الأصبغ كثيرا التي تفرضها سوق العمل المتحررة من الضوابط على عمالها ، وعلى الرغم من الأعباء النفسية والاجتماعية التي تتحملها الأسر والمجاورات السكنية ، فإن سجل التوظيف الأفضل الذي تدعيه تلك الأسواق كثيرا ما يكون مبالغاً فيه . واستنادا إلى إحدى الدراسات فإنه يوجد قصور في استخدام قدرات ما يقرب من ١٠ في المائة من قوة العمل (حوالي ١٣,٥ مليون فرد) . وهذا الرقم يتضمن ٤,٥ مليون فرد يعملون بعض الوقت ، ويرغبون في العمل كل الوقت ، كما يتضمن العمال الذين لم يوقفوا في العثور على وظيفة دائمة خلال الشهور الاثني عشر السابقة . ووفقا لتقديرات « مكتب العمل الأمريكي » فإن ١٢,٢ مليون عامل يشتغلون باعتبارهم عمالا مؤقتين بموجب عقود .^(١٠)

وقد ذكر واحد من أبرز الاقتصاديين في المملكة المتحدة « أن البطالة الظاهرة هي بطبيعة الحال أدنى في الولايات المتحدة . ولكننا عندما نأخذ في الحسبان جميع أشكال البطالة لا نجد فارقا يذكر بين أوروبا والولايات المتحدة . ففي الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ كانت البطالة في فرنسا تشمل ١١ في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٥ سنة ، في مقابل ١٣ في المائة في المملكة المتحدة و ١٤ في المائة في الولايات المتحدة و ١٥ في المائة في ألمانيا »^(١١) .

فضلا عن ذلك فإن العمالة في الولايات المتحدة زادت بالسرعة التي زادت بها ، وذلك جزئيا لأن الإنتاجية الأمريكية كانت منخفضة - حوالي نصف الإنتاجية في غالبية البلدان الأوروبية . وعلى ضوء هذا التباين في الإنتاجية ليس من المستغرب أن الولايات

(٩) د . هوجا ، *The Rise and Fall of Regional Inequalities* ، لندن : مركز الأداء الاقتصادي ، نوفمبر عام ١٩٩٦ .

(١٠) *The State of Working America* ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ديسمبر عام ١٩٩٦ .

(١١) رتشارد لايرد ، " *Clues to Prosperity* " ، في جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٧ فبراير ١٩٩٧ .

المتحدة كان باستطاعتها أن تخلق وظائف لكل وحدة من الناتج تبلغ مثلى ماتخلقه بلدان أوروبا القارية .

وأخيرا فإن كل تقديرات العمالة الأمريكية يجب أن تأخذ فى حسابها معدل الإيداع فى السجون الأمريكية . ولو كانت السياسات العقابية فى الولايات المتحدة مشابهة لمثيلاتها المطبقة فى أى بلد غربى آخر لكان قد أضيف إلى الباحثين فيها عن عمل أكثر من مليون شخص من المدعين فى سجونها . ويبدو أنه لم يخطر لمن يريدون تصدير سوق العمل الأمريكية على نطاق العالم إلى ثقافات مختلفة جذريا ، مثل بريطانيا أو ألمانيا ، أن يسألوا عما إذا كانت المستويات الشديدة الارتفاع للحراك فى سوق العمل الأمريكية ربما تكون مستولة عن واقع أنه بينما لا يتجاوز المدعون خلف القضبان فى بريطانيا واحدا فى كل ألف من السكان ، فإنهم فى الولايات المتحدة يقتربون من واحد فى كل مائة . وما إن يؤخذ هذا السياق الأوسع فى الحسبان حتى يبدو التفوق الأمريكى فى خلق فرص العمل ضئيلا ، إن لم يكن وهميا .

وعلى ضوء هذه الخلفية تطورت هذه المرحلة الجديدة فى انعدام الأمن لدى غالبية الأمريكيين . وقد علق لوتواك على ذلك قائلا :

لما كانت صناعات بكاملها تزدهر وتسقط أسرع كثيرا من ذى قبل ، ولما كانت المنشآت تتوسع وتقلص وتندمج وتفصل وتقلل من حجمها وتعيد هيكلة أوضاعها بسرعة غير مسبوقة ، فلا بد أن موظفيها فى كل المستويات ، باستثناء أعلاها ، سيذهبون إلى العمل فى يوم من الأيام دون أن يعرفوا ما إذا كانوا سيظلون فى اليوم التالى يشغلون الوظيفة التى يشغلونها فى ذلك اليوم . وهذا يصدق افتراضيا على كل الموظفين المتمين إلى الطبقة الوسطى ، ومن بينهم المهنيون . وهم إذ يفتقرون إلى الضمانات الرسمية التى تكفلها قوانين حماية العمال فى أوروبا أو المزايا الاجتماعية الطويلة المدى التى يحصلون عليها بعد انتهاء مدة عملهم ، وإذ يفتقرون إلى الأسر التى مازال معظم البشر يعتمدون عليها لعبور الأوقات الصعبة ، وإذ يفتقرون إلى المدخرات السائلة الكبيرة التى تتوافر لنظرائهم من أفراد الطبقات الوسطى فى جميع البلدان المتقدمة الأخرى ، فإن معظم الأمريكيين العاملين ينبغي لهم الاعتماد كلية على وظائفهم لتحقيق الأمن الاقتصادى - وينبغى لذلك الآن أن يعيشوا فى ظروف انعدام مزم من وحاد للأمن .^(١٢)

(١٢) إدوارد لوتواك ، « Turbo charged capitalism and its consequences » ، فى جريدة لندن ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢ من نوفمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٧ .

وتؤدى السوق الحرة الأمريكية ، عن طريق تأثيراتها على الأسرة ، إلى إضعاف واحدة من المؤسسات الاجتماعية التي تتجدد من خلالها حضارة رأسمالية ليبرالية ؛ كما أنها عن طريق تأثيرها على توزيع الدخل وإنما تعرض للخطر أوضاع التكافؤ الاجتماعى التى كان المراقبون ، من دى توكفيل^(*) فصاعدا ، يعدونها من الإنجازات الجوهرية للولايات المتحدة .

التفاوت المتصاعد والأغلبية الأمريكية

يؤثر تدهور الدخل فى الولايات المتحدة على الأغلبية العاملة ، ولا سيما أغلبية الفقراء الذين يعملون . والولايات المتحدة هى المجتمع المتقدم الوحيد الذى كانت الإنتاجية فيه ترتفع باطراد على امتداد العقدين الماضيين ، فى حين أن دخول الأغلبية -ثمانية من كل عشرة- ظلت على حالها أو انخفضت . وزيادة كهذه فى التفاوت الاقتصادى ليس لها مثل فى التاريخ ؛ ولم تحدث فى أى دولة ديمقراطية أخرى ، حتى فى الدولتين المتحدتين بالإنجليزية ، بريطانيا ونيوزيلندا ، اللتين فرضت عليهما سياسات السوق الحرة بشكل منهجى فى الثمانينات . كذلك لم تحدث فى عصر السوق الحرة فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا أو الولايات المتحدة .

من ذلك أن متوسط الكسب الأسبوعى لثمانين فى المائة من العمال العاديين الأمريكين ، بعد تصحيحه لاستبعاد أثر التضخم ، انخفض بنسبة ١٨ فى المائة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٥ ، من ٣١٥ دولارا فى الأسبوع إلى ٢٥٨ دولارا . وفى الوقت نفسه فإنه فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٩ زاد الكسب السنوى الحقيقى للمسئولين التنفيذيين الرئيسيين^(**) الأمريكين بنسبة ١٩ فى المائة ، أو بنسبة الثلثين بعد استقطاع الضرائب^(١٣) . ويلاحظ لوتواك أنه ، طبقا لبعض أفضل التقديرات المتاحة ، أصبحت لقيمة الصافية لأغنى واحد فى المائة من الأسر الأمريكية والتي كانت تستأثر بـ ٣١ فى المائة

(*) ألكسيس دى توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) ، سياسى ومفكر ليبرالى كان يعتقد أن الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية ستحلان فى النهاية محل المؤسسات الارستقراطية الأوروبية . ذهب إلى الولايات المتحدة فى بعثة لدراسة نظم السجون هناك ، وانتهاز الفرصة لدراسة المجتمع الأمريكى ، وأعد حول ذلك كتابه القيم « الديمقراطية فى أمريكا » (مجلدان ، ١٨٣٥) - المترجم .

(**) Chief Executive Officer

(١٣) مكتب إحصاءات العمل ، ٢٩ من يناير عام ١٩٩٦ ؛ ل . ميشيل ج . برنشتين *The State of Working America* ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

من مجموع الثروة الخاصة للأمة فى عام ١٩٨٣ - أكثر من ٣٦ فى المائة من ثروة الأمة فى عام ١٩٨٩ . (١٤)

وفى دراسته القيمة عن تأثير الريحانية على التفاوت فى الدخل فى الولايات المتحدة ، كتب كيثن فيليبس يقول :

فى عام ١٩٨٧ أراد الاقتصاديون فى لجنة الميزانية بالكونجرس تخطيط الترتيب الجديد لأسعار الضريبة الإجمالية الفعلية ، فأخذوا كل الضرائب الفيدرالية - الدخل الفردى ، التأمينات الاجتماعية ، دخل الشركات ، الضرائب غير المباشرة - وحسبوا التغير فى تأثيرها المجمع على مختلف فئات الدخل بعد عام ١٩٧٧ ، فتيبين أن الأسر التى تلى العشير الأعلى (*) التى حُمّلت عبئًا غير متناسب من الزيادة فى التأمينات الاجتماعية والضرائب غير المباشرة ، وكوفت بأقل من أى تخفيضات فى ضريبة الدخل ، كان يمكن أن تدفع أسعارا فعلية أعلى . وفى الوقت نفسه كانت أكثر الأسر ثراء تدفع أسعارا أقل ، وذلك إلى حد كبير بسبب التخفيض الشديد المطبق على الدخل من مصادر أخرى بخلاف الأجر الثابت (المكاسب الرأسمالية ، الفائدة ، الأرباح الموزعة ، والريع) .

ويخلص فيليبس إلى أن « هذه التحولات تفسر كلا من الزيادة الحادة المفاجئة فى الاستهلاك ، والتفاوت المتصاعد فى الدخل . فشريحة الخمسة فى المائة الأكثر ثراء فى أمريكا (وبوجه خاص الواحد فى المائة الأكثر ثراء) كانت هى المستفيدة الجديدة من السياسات الضريبية » (١٥) .

وقد أوجز جودفرى هودجسون الشواهد وتداعياتها إيجازا جامعا وفعالا فقال :

فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٣ انخفض دخل الستين فى المائة الدنيا من الأمريكين بمقدار ٣ , ٢ فى المائة ، من ٣٤ , ٩ فى المائة إلى ٣١ , ٧ فى المائة . وقد تبدو ٣ فى المائة أو ٣ , ٥ فى المائة نسبة ضئيلة . ولكن ٣ فى المائة من الدخل القومى للولايات

(١٤) إدوارد لوتواك ، **The Endangered American Dream** ، نيويورك ولندن : سيمون وشوستر ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٦٣ .

(*) **Top decile** : هناك إحصائيات ترتيبية هى الريعيات والعشيريات والمئينات التى تقسم المجتمع إلى أربعة أقسام أو عشرة أقسام أو مائة قسم متساوية على الترتيب - المترجم .

(١٥) كيثن فيليبس ، **The Politics of Rich and Poor . Wealth and the Electorate in the Regan Aftermath** ، نيويورك : هاربر بيرينال ، ١٩٩١ ، الصفحة ٨٢ .

ليست مبلغا يستهان به ، ذلك أننا نتكلم عن مبلغ يناهز ٢٠٠ مليار دولار جرت العادة على أن يذهب - مثل هذا المبلغ - إلى الثلاثة أخماس الأسوأ حظاً من السكان ، ولكنه يذهب الآن إلى الخمس الأفضل حظاً وفى غضون الفترة نفسها لم تكند تطرأ زيادة على دخل الأمريكى المتوسط ، ولم يعد هذا الدخل إلى المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٧٣ إلا فى أواخر الثمانينات . (١٦)

والركود فى دخل الأغلبية فى الرأسمالية الأمريكية ، رأسمالية « الفائز يحصل على كل شيء » (١٧) ، ليس ناتجاً ثانوياً للابتكارات التكنولوجية . وعند المقارنة بالاقتصادات التى لا تقل عن الاقتصاد الأمريكى تقدما من الناحية التكنولوجية ، يتبين بوضوح شديد أن هذا الركود فى الدخل إنما هو النتيجة المترتبة على السياسات العامة . واستناداً إلى تقديرات مبنية على تحريات علمية ، فإن المسئولين التنفيذيين الرئيسيين الأمريكين حققوا فى عام ١٩٩٠ كسبا يزيد على أجر العامل المتوسط بحوالى ١٥٠ مرة ، فى حين أن الرقم المقابل فى اليابان كان ١٦ وفى ألمانيا ٢١ . (١٨)

وهذا التفاوت هو نتيجة للسياسات الأمريكية ، وليس نتيجة للضغوط التى تواجهها المجتمعات المتقدمة . وقد كان للتخفيضات الضريبية تأثير مباشر ، ولكن التدابير المالية كان لها أثرها أيضاً على توزيع الدخل والثروة . وكما ذكر مايكل ليند ، فإن « الولايات المتحدة ، على خلاف أي دولة ديمقراطية أخرى فى العالم الأول ، كانت منذ أيام ريجان تتعامل مع الاقتراض الواسع النطاق - وليس مع الضرائب - باعتباره وسيلة دائمة بدرجة أو بأخرى لتمويل النفقات الحكومية فى وقت السلم » (١٩) . وأدت سياسة الاقتراض الواسع النطاق هذه إلى مزيد من ميل الميزان لصالح من يملكون أصولاً مالية ، وفى غير صالح الأجراء العاديين .

(١٦) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٢ .

(١٧) انظر ، روبرت هـ . فرانك وفيليب ج . كوك ، **The Winner - Take - All Society** ، لندن ونيويورك : دى فرى برس ، ١٩٥٥ .

(١٨) جريف كريستال ، **In Search of Excess : The Overcompensation of American** ، نيويورك : و . ونورتون ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢٩٧ إلى ٢٩٩ .

(١٩) مايكل ليند ، **The Next American Nation : The New Nationalism and The Fourth American Revolution** ، نيويورك ولندن : دى فرى برس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٨٩ .

وترتب على هذه السياسات أن أصبحت الولايات المتحدة نقف وحيدة بتوزيع للدخل والثروة أكثر شبيها بتوزيعهما في الفلين أو البرازيل منه في أي من اقتصادات العالم الرئيسية الأخرى . وحتى في روسيا ما بعد الشيوعية ربما تكون مستويات التفاوت أدنى من ذلك . (٢٠)

وقد أوجز المصرفى الأمريكى والمعلق المالى البارز فيليكس روهاتين العملية التى تمر بها الولايات المتحدة بقوله : « إن ما يحدث هو تحويل هائل للثروة من العمال الأمريكين المتتمين إلى الطبقة الوسطى الأقل مهارة إلى أصحاب الأصول الرأسمالية ، وإلى أرستقراطية تكنولوجية جديدة يتوافر لها عنصر تعويض يرتبط بقيمة الأوراق المالية» (٢١) . وفى أمريكا اليوم يجىء الأجراء فى المركز الذى يلى من يحصلون على الكوبونات (*) فهل كان الناخبون الأمريكيون ، الذين انتخبوا رونالد ريجان ، ثم أعادوا انتخابه ، يدركون أن نتيجة سياسته الضريبية والمالية ستفضى إلى قيام نظام فى الولايات المتحدة أساسه الربيع على نمط نظم أمريكا اللاتينية ؟

إن الولايات المتحدة اليوم ليست النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى يتحدث عنه فرنسيس فوكوياما . بل هى تدخل فترة جديدة وصعبة فى تاريخها سيتم فيها التعبير عن العداوات القديمة بين الأعراق والطبقات بطرق لا نستطيع أن نتنبأ بها .

أكثر من مليون سجين وأكثر من ثلاثة أمثالهم تحت الرقابة أو ما شابه

إن معدلات الجريمة فى الولايات المتحدة كانت دائما أعلى منها فى غالبية البلدان الأوروبية . أما الحديد فهو لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة إيداع مئات الآلاف فى السجون كبديل للضوابط التى تفرضها المجتمعات المحلية ، وهى الضوابط التى أضعفتها أو قضت عليها قوة السوق المتحررة من الضوابط . وفى الوقت نفسه ينسحب أثرياء

(٢٠) رتشارد لايارد وچون پاركر ، **The Coming Russian Boom** ، نيو يورك ، ذى فرى پرس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٠١ : « إن التفاوت (فى روسيا ما بعد الشيوعية) ما زال أقل من مثيله فى الولايات المتحدة ، وهو قريب من مستواه فى بريطانيا » .

(٢١) فيليكس روهاتين ، « قداس على روح زعيم ديمقراطى » ، محاضرة ألقىت فى جامعة ويك فورست ، ونستون - سالم ، نورث كارولينا ، ١٧ من مارس عام ١٩٩٥ . وأنا مدين بهذه الإشارة إلى سيمون هيد ، « **The New Ruthless Economy** » ، فى جريدة نيو يورك ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢٣ من فبراير عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٤٧ .

الأمريكيين بأعداد تتزايد باطراد من التعايش مع مواطنيهم ، ويلجئون إلى مواقع ذات أسوار وبوابات . والآن يعيش نحو ٢٨ مليون أمريكي - أي أكثر من ١٠ في المائة من مجموع السكان - في مساحات منعزلة بها قصور تقوم عليها حراسة خاصة . (٢٢)

وفي نهاية عام ١٩٩٤ كان هناك ما يزيد قليلا على خمسة ملايين أمريكي تحت نوع من القيد القانوني . ووفقا لأرقام وزارة العدل الأمريكية كان حوالي المليون ونصف المليون من هؤلاء مودعين في السجون - سواء سجون الولايات أو السجون الفيدرالية أو السجون المحلية . ومعنى ذلك أن واحدا من كل ١٩٣ أمريكيا بالغاً مودع في السجن ، أي ٣٧٣ من كل مائة ألف أمريكي ، وذلك مقابل ١٠٣ من كل مائة ألف عند تولى رونالد ريغان رئاسة الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ . كما كان هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون أمريكي تحت الاختبار أو ممن أخلى سبيلهم بشروط . (٢٣)

وفي أواخر عام ١٩٩٤ كان معدل إيداع الأمريكيين في السجون أربعة أمثاله في كندا ، وخمسة أمثاله في بريطانيا ، وأربعة عشر مثله في اليابان . وكانت روسيا ما بعد الشيوعية هي البلد الوحيد الذي لديه نسبة أكبر من مواطنيه خلف القضبان . (٢٤) وفي كاليفورنيا يوجد حوالي ١٥٠ ألف شخص في السجون . ويبلغ المودعون في سجون كاليفورنيا حاليا ثلاثة أمثال المستوى الذي بلغوه في أوائل السبعينيات ، وهم يتجاوزون مثيله في بريطانيا وألمانيا مجتمعين . (٢٥)

وبحلول بداية عام ١٩٩٧ ، كان هناك واحد من بين كل خمسين من الأمريكيين البالغين محتجز وراء القضبان ، وحوالي واحد من كل عشرين أخلى سبيله تحت شرط أو رهن الاختبار . وهذا المعدل يبلغ عشرة أمثال نظيره في البلدان الأوروبية . (٢٦)

ويختلف معدل الإيداع في السجون اختلافا كبيرا عبر السكان الأمريكيين . ففي عام

(٢٢) "Many seek security in Private Communities" جريدة نيويورك تيمس ، عدد ٣ من سبتمبر ١٩٩٥ .

(٢٣) جريدة ذي تيمس ، عدد ١١ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٤) لويس أ . شيلي ، **American crime : an international anomaly** ، البحوث الاجتماعية المقارنة ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٨١ إلى ٨٩ .

(٢٥) "Crime and punishment" ، في جريدة فاينانشيال تيمس ، ٨-٩ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ٧ .

(٢٦) رتشارد لايارد ، "Clues to prosperity" ، في جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٧ من فبراير عام ١٩٩٧

١٩٩٥ كان حوالي ٧ في المائة من السكان الأمريكيين السود قد قضوا بعض الوقت في السجون .^(٢٧) وتعرض السود لأن يزوج بهم في السجون أعلى بحوالي سبع مرات من تعرض البيض . من ذلك أن واحدا من كل سبعة من الرجال السود أودع السجن في مرحلة مامن حياته ؛ وأنه في عام ١٩٩٢ كان أكثر من ٤٠ في المائة من كل الذكور السود ، فيما بين الثامنة عشر والثلاثين ، ممن يعيشون في مقاطعة كولومبيا ، مودعين في السجون أو مفرجا عنهم أو رهن المراقبة أو بشروط بانتظار المحاكمة أو هارين .^(٢٨)

ويؤخذ من تلك الأرقام أن الفروق العرقية والطبقية تتشابك الآن في الولايات المتحدة قدر تشابكها في بعض بلدان أمريكا اللاتينية .^(٢٩) وهي تؤيد ما وصفه مايكل ليند بأنه اكتساب أمريكا للطابع البرازيلي عندما قال : « أكبر خطر يواجه الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين ليس « البلقنة » ، وإنما ما يمكن أن يسمى « البرزلة » .^(*) وما أعنيه بعبارة « البرزلة » ليس الفصل بين الثقافات حسب العرق ، وإنما الفصل بين الأعراق حسب الطبقة »^(٣٠) .

إن من يكثرون الحديث عن قيم الأسرة قد غابت عن انتباههم النتائج المترتبة على ذلك المعدل المرتفع بصورة غير طبيعية الذي يودع به السود في السجون الأمريكية . فمن الأسباب الرئيسية لظاهرة الأسرة وحيدة الوالد^(**) في الأحياء القديمة الأكثر ازدحاما بالسكان في المدن أن الآباء مودعون في السجون . إذ كيف يمكن إنعاش الأسرة في هذه الأحياء مع وجود نسبة كبيرة من سكانها السود الذين يودعون في السجون فترة طويلة من حياتهم ؟

(٢٧) جريدة ذي تيمس ، عدد ١١ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٨) جريدة نيويورك بابل ، عدد ٢٥ من مايو عام ١٩٩٢ ، الصفحة ٧ .

(٢٩) سبق أن قلت في عام ١٩٩٠ إن أمريكا تكتسب طابعا برازيليا . انظر ، مقالـي " The Brazilianization in 1990 " في مجلة فورشن ، المجلد ١٢٢ ، العدد ٥ ، ١٩٩٠ .

(*) **Balkanization and Brazilianization** . وتعبير « البرزلة » هنا يشير بطبيعة الحال إلى الأوضاع السائدة في البرازيل - المترجم .

(٣٠) ميشيل ليند ، **The Next American Nation** ، المرجع السابق ، الصفحة ٢١٦ ، وحول انتعاش النزعة

العرقية المحافظة في الولايات المتحدة ، انظر ، ميشيل ليند **Up from Conservation : Why the Right**

is Wrong for America ، نيويورك : ذي فرى برس ، ١٩٩٦ ، الفصل الثامن .

(**) برغم أن كلمة الوالد ترد بمعنى أحد الوالدين (الأب أو الأم) ، كما أوضحت في حاشية سابقة ، فمن الواضح أن المقصود هنا هو الأسرة التي توجد بها الأم بمفردها من غير وجود من الأب - المترجم .

ومما لا شك فيه أن ذلك يرجع في جانب منه إلى « حملة التطهير » التي تشنها أمريكا على المخدرات . فحوالي ٤٠٠ ألف من العدد المتزايد المودع في السجون الأمريكية هم ممن يتعاملون مع المخدرات ، تعاطيا أو تجاراً ، وكثرتهم من السود . وفي الوقت نفسه فإن تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة أكثر انتشاراً وأقل خضوعاً للسيطرة منه في أي بلد متقدم . وتوجد في الولايات المتحدة ارتباطات عديدة وعميقة الجذور بين كثرة المسجونين ، وانهيار الأسرة ، والحرب على المخدرات ، والعداوات بين الأعراق ، وهي ارتباطات قد يكون الأوان قد فات كثيرا للفصل فيما بينها . (٣١)

وهذا الالتقاء بين الانقسامات والعداوات العرقية والاقتصادية ليس له مثيل في أي بلد آخر من بلدان العالم الأول . فقد أحدثت السوق الحرة تغييرا في الرأسمالية باتت معه أكثر شبهاً بالأنظمة الأوليغاركية القائمة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية منها بالحضارة الرأسمالية الليبرالية السائدة في أوروبا ، والتي كانت سائدة في الولايات المتحدة نفسها في مراحل سابقة من تاريخها .

ومعدلات الإيداع في السجون في الولايات المتحدة تسير موازية لمعدلات الجريمة المتسمة بالعنف . ولتأخذ أرقام حوادث القتل ، والجرائم التي ترتكب باستخدام الأسلحة النارية . فحتى عام ١٩٩٣ كان معدل القتل بين الذكور ٤ ، ١٢ في كل مائة ألف ، مقابل ٦ ، ١ في الاتحاد الأوروبي ، وأقل من الواحد الصحيح في اليابان . (٣٢) وفي عام ١٩٩٤ كان ٩٨ ر . من بين كل مائة ألف في اليابان ضحية للقتل ، مقابل ٣ ، ٩ من الأمريكيين ؛ على حين كانت أرقام الاغتصاب ٥ ، ١ في اليابان و ٨ ، ٤٢ في الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالسرقة كانت هناك ٧٥ ، ١ حالة لكل مائة ألف في اليابان و ٨ ، ٥٥ حالة في الولايات المتحدة . (٣٣)

أما عن جميع الجرائم المتسمة بالعنف ، فيما عدا القتل ، فإن المستويات في أمريكا أعلى بكثير منها في روسيا مابعد الشيوعية . ففي عام ١٩٩٣ كانت توجد بالنسبة لكل مائة ألف من السكان ٢٦٤ حالة سرقة وسلب بالطريق العام (في مقابل ١٢٤ في روسيا)

(٣١) من أجل حجة قوية لإصلاح سياسة المخدرات بالولايات المتحدة ، انظر ، جورج سوروس ، "A new leaf for the law" في جريدة جارديان ، عدد ٢٢ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(٣٢) جريدة ذي إيكونوميست ، عدد ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٩٤ ، Survey ، الصفحة ٤ .

(٣٣) س . م . ليست ، American Exceptionalism : A Double Edge Sword ، نيويورك ولندن : و . و . فورتون ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٢٧ .

و٤٤٢ تعديا بالايداء البدنى (فى مقابل ٢٧ حالة فى روسيا) . (٣٤) ولكن فى تطور منذر بسوء ، تجاوز مستوى جرائم الممتلكات فى بريطانيا أخيرا مثيله فى الولايات المتحدة التى ما زالت مع ذلك تسبق كل البلدان الغربية المتقدمة الأخرى من حيث مستوى العنف المفضى إلى الموت .

وجرائم القتل العمد للأطفال منتشرة بصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، إذ ترتكب فيها قرابة ثلاثة أرباع كل جرائم القتل العمد للأطفال فى العالم الصناعى . وبالمقارنة بأى من أغنى ستة عشر بلدا فى العالم فإنه توجد بالولايات المتحدة أعلى معدلات انتحار الأطفال وجرائم القتل التى يرتكبونها ، ووفياتهم الناتجة عن استخدام الأسلحة النارية . (٣٥)

ويكمن جانب من التفسير فى ثقافة السلاح النارى التى لا شفاء لأمريكا منها . ويأتى جانب آخر من أن الوفرة الاقتصادية لدى الأسرة تركت أطفالا بغير إشراف أكثر مما يحدث فى البلدان الأخرى . وفى عام ١٩٨٧ كانت وفيات الرضع فى شرقى حى هارلم وفى واشنطن ماثلة تقريبا لوفياتهم فى ماليزيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتى السابق . (٣٦) وبالمقارنة بالطفل الذى يولد فى نيويورك ، فإن الطفل الذى ولد فى شنغهاى فى عام ١٩٥٥ كانت وفاته فى العام الأول من ولادته أقل احتمالا ، وكان تعلمه القراءة والكتابة أكثر احتمالا ، كما كان يمكن أن يعيش عامين أكثر (٧٦ عاما) . (٣٧)

والمعدلات العالية للجريمة والإيداع فى السجون فى الولايات المتحدة تسير مترافقة مع مستويات استثنائية بالمثل من الخصومات القضائية وعدد المحامين . ففي الولايات المتحدة يوجد على الأقل ثلث مجموع ما يوجد فى العالم من المحامين الممارسين . وفى عام ١٩٩١ كان يوجد بها ٧٠٠ ألف محام ، وكان يتوقع أن يصل هذا العدد عند نهاية القرن إلى ٨٥٠ ألفا . ويوجد بها فى الوقت الحالى أكثر من ٣٠٠ محام لكل مائة ألف من سكان الولايات المتحدة ، مقابل ١٢ محاميا لكل مائة ألف فى اليابان ، وأكثر قليلا من

(٣٤) لايارد وباركر ، المرجع السابق ، الصفحة ١٥٠ .

(٣٥) المصدر : مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها " Young America and how it dies " ، فى مجلة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، د . ٨-٩ من فبراير عام ١٩٩٧

(٣٦) كريستوفر دافيز ومورأى فايزباخ ، Rising Infant Mortality in the USSR In The 1970 ، السلسلة P- 25 ، رقم ٧٤ ، واشنطن ، مكتب الولايات المتحدة للتعداد ، سبتمبر عام ١٩٨٠ .

(٣٧) ن . د . كريستوف ، س . وودون ، China Wakes : The Struggle for the Soul of a Rising Pow- er ، لندن : دار نشر نيكولاس بريالى ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٦ .

١٠٠ محام لكل مائة ألف في بريطانيا ، وأقل قليلا من ١٠٠ محام لكل مائة ألف في ألمانيا. ^(٣٨) وفي عام ١٩٨٧ كانت المبالغ التي دفعت بسبب الإساءات الشخصية تمثل حوالى ٢,٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، وكان أقل من ذلك بثمانى مرات (٠,٣) فى اليابان. ^(٣٩)

إن هذه الأرقام المتعلقة بالإيداع فى السجون ، وجرائم العنف ، والخصومات القضائية ، إنما تكشف عن مجتمع كاد القانون فيه أن يصبح المؤسسة الاجتماعية العاملة الوحيدة ، وأصبحت السجون فيه إحدى وسائل الضبط الاجتماعى القليلة المتبقية .

كما أن المجمعات السكنية الخاصة ذات البوابات والأسوار العالية ، وأدوات الأمن الإلكترونية التى توفر الحماية لساكنيها من أخطار المجتمع الذى هجره ، هى صورة عاكسة للسجون الأمريكية ، وتقف شاهدا على انتفاء دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى - الأسرة ، المجاورة السكنية ، بل وشركة الأعمال - التى كانت فى الماضى سندا لمجتمع نابض بالحياة . وهذه التوليفة بين السجون التى تستخدم التكنولوجيا الرفيعة ، والمجمعات السكنية التى تحيطها الأسوار ، والشركات الافتراضية ، ربما يمكن اعتبارها رمزا لأمريكا فى أوائل القرن الحادى العشرين .

لقد أصبحت السوق الحرة فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين المحرك الذى يدفع نحو حداثة منحرفة . ذلك أن نبيّ أمريكا المعاصرة لم يعد **جيفرسون** أو **ماديسون** ، وهو بالتأكيد ليس **بيرك** ، وإنما هو **جرمى بتام** (*) مفكر التنوير البريطانى فى القرن التاسع عشر

(٣٨) *Statistical Abstract of the United States, 1979* ، واشنطن ، الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ١٨٨ ؛

الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ٧ ؛ الجدول ٣١٩ ، الصفحة ١٨٨ .

(٣٩) ليست ، المرجع السابق ، الصفحتان ، ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(*) **توماس جيفرسون** : (١٧٤٣ - ١٨٢٦) ، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) .

جيمس ماديسون : (١٧٥١ - ١٨٣٦) ، الرئيس الرابع للولايات المتحدة (١٨٠٩ - ١٨١٧) ، كان من أشد معارضى السيطرة البريطانية . وكان من أهم أحداث عهده تجدد القتال بين بريطانيا والولايات المتحدة فى الفترة ١٨١٢ - ١٨١٤ ، الذى انتهى بانتهيار المطامح البريطانية وتعزيز استقلال أمريكا .

إدموند بيرك : (١٧٢٩ - ١٧٩٧) ، كاتب وسياسى بريطانى ، كان من أوائل من دعوا إلى إنشاء أحزاب سياسية ، وإلى التصالح مع المستعمرات الأمريكية . وكان من المحافظين فى الميدان السياسى . وعرف بعدائه للثورة الفرنسية والإصلاحات البرلمانية ، فانفصل عن حزب الأحرار ، واعتزل فى عام ١٧٩٥ .

جرمى بتام : (١٧٤٨ - ١٨٣٢) ، فيلسوف إنجليزى ومؤسس المذهب النفعى ، آمن بالمساواة وكان نصيرا للديمقراطية ومعارضاً للتسلطية ، أما فى الاقتصاد فكان أميل إلى أصحاب العمل . ترجم كتابه « أصول الشرائع » إلى العربية - المترجم .

الذى كان يحلم بمجتمع مفرط فى الحداثة ، ولكن الواقع كان مجتمعا أعيد بناؤه على نموذج سجن مثالى .

لماذا لم ينته التاريخ؟

يشيع فى الفكر الأمريكى اليوم ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، شعور بأن هناك شيئا جديدا طرأ على الأحوال الأمريكية . ومع ذلك فإن هذا الفكر ، باستثناءات قليلة فقط ، لا يدرك ما هو الجديد حقاً فى الظروف الراهنة للولايات المتحدة .

فأمريكا متشبهة بالمطابقة بين الحداثة فى أنحاء العالم وحداثتها هى نفسها - وذلك فى وقت يتحقق فيه التحديث فى شرقى آسيا على وجه السرعة عن طريق رفض النموذج الأمريكى أو تجاهله . وتنظر أمريكا إلى نفسها على أنها نموذج «الحضارة الغربية» فى نفس الوقت الذى باتت فيه تماثلاتها مع المجتمعات الغربية الأخرى أضعف مما كانت عيه فى أى وقت مضى .

وأكثر الإسهامات الحديثة تأثيراً فى التفكير بشأن موقع أمريكا فى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث ، لا تتبع أوضاع العالم التى يتعين على الولايات المتحدة اليوم أن تبخر فيه . ويصدق ذلك على رؤية فرنسيس فوكوياما بشأن نهاية التاريخ ودعوى صمويل هنتنجتون^(*) بشأن صدام الحضارات . فكلاهما تتركز أنظاره على أمريكا وحدها ، ويقدم رؤية للعالم يتعذر على معظم الآسيويين والأوروبيين التعرف عليها . فادعاء فوكوياما بأن «الرأسمالية الديمقراطية» هى «الشكل النهائى لحكم البشر» ، وأن انتشارها فى العالم هو «انتصار للفكرة الغربية»^(٤٠) ، قد أطاح بها تحول فى الأحداث كان قد تنبأ

(*) مؤلف كتاب **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ، الذى يتناوله المتن فى فقرات كثيرة فى الصفحات التالية . وتوجد لهذا الكتاب ترجمة عربية تحت عنوان صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، قام بها طلعت الشايب ، مع مقدمة لصالح قنصوه . والترجمة صدرت فى عام ١٩٩٨ من دار «سطور» - المترجم .

(٤٠) نشر المقال الأصيل لفرنسيس فوكوياما **The end of history** (نهاية التاريخ) فى مجلة ناشونال إنترست ، عدد صيف عام ١٩٨٩ . أما كتابه **The End of History and the Last Man** (نهاية التاريخ وخاتم البشر) ، الذى أعيد فيه تأكيد رؤية المقال الأصيل دون تنقيح كبير ، فقد نشرته دار دى فرى برس ، نيويورك ، فى عام ١٩٩٢ .

به كثيرون من ناقديه فى أوروبا . وبعد انتهاء النزاع بين أصحاب أيديولوجيات « التنوير » عاد العالم إلى الساحة الكلاسيكية للتاريخ . (٤١)

وكان باستطاعة فوكوياما القول بأن التاريخ قد انتهى لأنه وضع نموذجاً للنزاعات التاريخية يقوم على أساس التنافسات بين الأيديولوجيات فى القرن العشرين . ولكن ذلك يعد تعميماً خالياً من التفكير يعتمد على الأوضاع فى فترة زمنية وجيزة ، إذ إنه على الأكثر كانت الأيديولوجية السياسية مصدراً رئيسياً للنزاع الاجتماعى والعسكرى بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . وكان ذلك هو العصر الممتد من الثورة الفرنسية حتى انهيار الاتحاد السوفييتى ، والذى كانت الحروب تقوم فيه - أو يجرى فيه تبريرها على الأقل - بسبب الديانات السياسية المتنافسة التى نبعث من « التنوير الأوروبى » . غير أنه لدى إلقاء نظرة أبعد أمداً أو أكثر تدقيقاً على التاريخ يتبين أنه ليست هناك حروب تذكر كانت النزاعات والعداوات الإيديولوجية هى السبب الرئيسى لنشوبها .

فظوال التاريخ البشرى كله تقريباً ، كانت الحروب تنشأ بسبب نزاعات على الأراضى ، أو بين الأسر الحاكمة ، أو بسبب عداوات دينية وعرقية ، أو المصالح الاقتصادية المتضاربة التى كانت الدول ذات السيادة تسعى إليها . وكانت تلك هى الحال حتى فى عصر التنوير بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . فالنزاعات بين الأتراك والأرمن فى القرن التاسع عشر ، وبين الكاثوليك والبروتستانت فى أيرلندا فى عشرينيات القرن الحالى وخلال السنوات الثلاثين الماضية ، وبين اليونان وتركيا فى قبرص فى الستينيات ، فضلاً عن نزاعات كثيرة فى جميع أنحاء العالم ، لم تكن بأى حال نزاعات أيديولوجية ، وإنما كانت صراعات حول الأراضى والأديان أو حول الفروق العرقية أو المزايا الاقتصادية .

(٤١) فى مقال رداً على فوكوياما نشر فى أكتوبر عام ١٩٨٩ قلت : « إننا نتحرك إلى الوراء ، إلى حقبة تُعدّ تاريخية من الناحية الكلاسيكية ، وليس نحو الأمام ، إلى عصر أجوف فى مرحلة ما بعد التاريخ سلّطت عليه الأضواء فى مقال فوكوياما . إن عصرنا هو عصر يتضاءل فيه على الأحداث تأثير الأيديولوجية السياسية ، سواء الليبرالية أو الماركسية ، ويشتد فيه التنازع فيما بين قوى عتيقة وقائمة منذ الأزل ، قوى قومية ودينية وأصولية ، وربما سرعان ما تكون مالتسبية . . . وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد تفتت حقا ، فإن تلك الكارثة إن كانت قد فعلت خيراً فلن تكون تدهينا لعصر جديد من تناسق ما بعد التاريخ ، ولكنها بدلا من ذلك ستكون عودة إلى ساحة التاريخ الكلاسيكية ، ساحة التنافسات بين دول عظمى ، والدبلوماسية السرية ، والمطالبات باسترداد الحقوق ، والحروب » . انظر ، جريدة ناشونال ريفيو ، عدد ٢٧ من أكتوبر ، الصفحات ٣٣ إلى ٣٥ . وقد أعيد نشر هذا المقال بوصفه الفصل السابع عشر من كتابي **Post-liberalism: Studies in Political Thought** . لندن ونيويورك : روتلج ، ١٩٩٣ ، الصفحات ٢٤٥ إلى ٢٥٠ .

ولم يحدث إلا فى السنوات الأربعين ونيف من الحرب الباردة- وذلك أيضا بصورة متقطعة وجزئية- أن كانت الاختلافات الأيديولوجية مصادر رئيسية للنزاع بين الدول . وعندما انتهت الحرب الباردة انتهى أيضا دور الأيديولوجية كسبب لخوض الحرب . ولكن ذلك لم يكن يعنى شيئا أكثر من أن المصادر الأقدم للحرب والنزاع قد عادت بقوة لانتهم أو تتناقص . ومثلما كان ذلك صحيحا دائما قبل الحرب الباردة ، فإنه ظل كذلك بعد انتهائها، فالحروب كانت تشن لأسباب تتعلق بالأراضى ، أو بالفروق العرقية ، أو بالأديان .

والاعتقاد بأن التاريخ يمكن أن ينتهى لأن نزاعا بين أيديولوجيات التنوير السريعة الزوال قد وصل إلى نهايته، إنما يكشف عن ضيق فى آفاق التفكير يصعب الاطمئنان إليه . وإنها كعلامة واضحة على حالة الحياة الفكرية والسياسية مع اقتراب القرن من نهايته أن تبدو مثل هذه التأملات السخيفة قابلة للتصديق .

لقد خلط فوكوياما بين التحديث والتغريب . ولتأمل ذلك الحدث التاريخى الذى أثار ، أكثر من أى حدث آخر ، نزعته المنتصرة المتعجرفة . لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتى هو الرفض لمشروع غربى- أى المشروع الماركسى للتحديث الاقتصادى عن طريق التخطيط الاقتصادى المركزى . وهو لم يكن قبولا روسيا لأيديولوجية عصرية غربية أخرى- هى العقيدة الليبرالية الجديدة للخصخصة والأسواق الحرة .

كذلك فإن إصلاح السوق فى الصين لم يكن الدافع إليه نزعته إلى محاكاة النماذج الغربية أو استيعاب القيم الغربية ، وإنما كان دائما تطورا صينيا ذا طابع محلى لا فضل فيه لمشورة غربية أو مثال غربى . بل إن إصلاح السوق فى الصين تطلب ارتدادا عن النموذج الماركسى ذى الطابع الغربى الذى طبق فى فترة ماو الذى اتخذ أساسا للتطور الاقتصادى والسياسى . وفى الصين ، كما فى أجزاء كثيرة أخرى من العالم ، لم يكن تحديث الاقتصاد يسير متطابقا مع تغريب المجتمع أو الحكومة ، بل كان مصحوبا بانتعاش الرأسمالية المحلية ورفض التأثير الغربى .

ولن يكون تفسير فوكوياما لتاريخ العالم الحديث مقبولا إلا إذا ساد لدى المرء اعتقاد بأن العالم يقترب بغير وعى من الأوضاع الأمريكية ، وبأن الولايات المتحدة هى النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى تذوى فيه المصادر التقليدية للنزاع . وفى أوروبا وآسيا تقابل ادعاءات كهذه بازدراء لا يصدق .

ومن الواضح للمراقبين خارج الولايات المتحدة ، بل ولأمريكيين كثيرين ، أن المصادر التاريخية للنزاع الاجتماعي والسياسي - مثل الخلافات العنصرية والعرقية والدينية - موجودة بوفرة في أمريكا أواخر القرن العشرين .

« صدام الحضارات ، مقابل اضمحلال الغرب »

يسلم صمويل هنتنجتون في دعواه بشأن صدام الحضارات^(٤٢) بأن التحديث والتغريب ليسا اليوم اتجاهين يتقاربان وإنما هما اتجاهان يتباعدان .

وفي رأى هنتنجتون أن خطوط التمايز بين الحضارات ، وليست المصالح المتباعدة بين الدول ، هي التي ستحدد شكل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة . وقد صاغ هذا الرأى بقوله : « إن التنافس بين الدولتين العظميين سيحل محله صدام الحضارات . ففي هذا العالم الجديد لن تكون النزاعات الأكثر انتشارا وأهمية وخطرا هي النزاعات بين الطبقات الاجتماعية ، أو بين الأغنياء والفقراء ، أو بين الفئات الأخرى المحددة اقتصاديا ، بل بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة وأخطر النزاعات الثقافية هي تلك الموجودة على امتداد تمايز الحضارات »^(٤٣) . ويعتقد هنتنجتون بحق أن نهاية الحرب الباردة تعنى نهاية الأيديولوجيات العلمانية بحسبانها مصدرا رئيسيا «للنزاعات الدولية» . ويخلص من هذه الحقيقة إلى أنه في المستقبل ستكون «النزاعات بين الحضارات» هي المصدر الرئيسي للحرب .

وتواجه دعوة هنتنجتون القائلة بأن صدامات الحضارات هي المصدر الرئيسي للحروب صعوبات عارضة كثيرة . فليس من اليسير تحديد «الحضارات» التي يتشكل منها عالم اليوم . ومن العسير أن نعرف أين تقع أمريكا اللاتينية في روايته هذه ، ثم إنه يدرج اليهود ، بعد شىء من التردد ، في ملحق خاص «بالغرب» ؛ واليونان توصف بأنها لا تنتمي إلى «الحضارة الغربية» . وحضارة التبت العريقة الواسعة الانتشار وذات التاريخ الطويل مستبعدة تماما - وربما كان ذلك لأنها ليس لها مستقبل في الصين المعاصرة . ومن الصعب أن نجد تبريرات لهذه الأحكام تستند إلى المبادئ .

(٤٢) صمويل ه . هنتنجتون ، *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* ، نيويورك :

سيمون أند شومستر ، ١٩٩٦ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨ .

وثمة أمثلة عديدة للتصنيفات التي توضع بطريقة تعسفية وشاذة . ذلك أن نهج تصنيف الحضارات عند هنتنجتون ليس موضع ثقة تامة . وهو يبدو مقتنعاً بأنه يوجد في عالم اليوم ما بين ست وتسع حضارات : الصينية ، الهندية ، الإسلامية ، الغربية ، الأمريكية اللاتينية ، البوذية ، الأرثوذكسية ، والإفريقية .

وتساور هنتنجتون الشكوك فيما إذا كانت بعض هذه الثقافات جديرة بأن يطلق عليها لقب الحضارة الشرفى . والمعايير التي يجب توافرها للانضمام إلى هذا النادى الذى يصعب الحصول على عضويته هي معايير تفتقد الوضوح . والمعيار الذى يستخدمه هنتنجتون ضمنا في أغلب الأحوال إنما يعكس الفكرة الأمريكية المتسلطة بشأن تعدد الثقافات . فالثقافة أو الشعب يُعدّ حضارة إذا كان له ما لأقلية أمريكية من فاعلية سياسية . وفى غير هذه الحالة فهو يتجاهلها .

وحتى إذا قُبل نهج التصنيف هذا ، فإن ادعاء هنتنجتون بأن الحروب في زماننا هي نزاعات بين «مجموعات حضارية» لا يتفق مع الشواهد القائمة . «فالموجات البشرية» من الجنود الذين هلكوا في الحرب بين العراق وإيران فقدوا حياتهم في نزاع داخل إطار حضارة واحدة . كما أن عمليات الإبادة للتوتسى على يد الهوتو تتم داخل حضارة واحدة، كذلك كانت الحال في كمبوديا على يد پول بوت . وربما يرد هنتنجتون على ذلك بأن هذه كانت نزاعات محلية ، فى حين أن الصدمات الحضارية التي يتحدث عنها هي نزاعات عالمية .

ومع ذلك فثمة وصف جيد للحرب العالمية الأولى بأنها حرب أهلية أوروبية . والحرب الكورية أو حرب فيتنام لم تكن نزاعا حضاريا ، إنما كانت صداما إستراتيجيا بين دول كانت جميعا تبرر ادعاءاتها بالتماس الأيديولوجيات «الغربية» . وفى الحرب العالمية الثانية تحالفت «بلدان غربية» ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، مع بلد «أرثوذكسى» ، هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، فى مواجهة دولة «غربية» أخرى ، هي ألمانيا النازية . ومن اليسير إيجاد أمثلة من هذا القبيل .

والآن ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، تنشب الحروب عادة بين شعوب من قوميات أو أصول عرقية مختلفة ، وليس بين أعضاء حضارات مختلفة . وسواء كانت ما تشن الحروب دول ذات سيادة أو ميليشيات غير نظامية ، فإن منطق المنافسة العسكرية كثيرا ما يستلزم قيام تحالفات تجمع بين «حضارات» مختلفة . ففي النزاع بين أرمينيا وأذربيجان

ألقت إيران بثقلها إلى جانب أرمينيا المسيحية ، وليس إلى جانب آذربيجان الإسلامية . كما أن التنويعات البيزنطية للتحالفات المتغيرة في البلقان وآسيا الوسطى لا تؤيد تبسيطات هنتنجتون المسرفة .

وقد علق روبرت كابلان على ذلك في تبصر وروية بقوله : إن ما يفترضه هنتنجتون من حرب بين الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية لا يتفق مع شبكة التحالفات القائمة في القوقاز ، ولكن ذلك ليس إلا لأنه أخطأ في تحديد نوع الحرب الحضارية الناشئة هناك . فالآذريون الأتراك ، ولعلمهم أشد المسلمين الشيعة علمانية في العالم ، لا يرون هويتهم الثقافية مرتبطة بالدين ، بل يرونها مرتبطة بعنصرهم التركي . وكذلك فإن الأرمن لا يقاتلون الآذريين لأنهم مسلمون ، بل لأنهم أتراك ، منحدرين من نفس الأتراك الذين ارتكبوا مذبحه الأرمن في عام ١٩١٥ . (٤٤)

إن تصنيف هنتنجتون للحضارات ليس فقط تصنيفا بعيدا عن الواقع الثقافي ، ولكنه أيضا لا يفسر غالبية الحروب القائمة . ومع ذلك لا يمكن هنا الاعتراض الأساسي على روايته . فتقسيم البشر إلى حضارات متصادمة له عيوب جذرية عند النظر إلى الأمور بتدقيق أكثر من الناحية التاريخية . كما أن تقسيم الشعوب والثقافات إلى حضارات متنافسة هو تقسيم يتم إلى التفسير التنويري للتاريخ ، وهو التفسير الذي يهاجمه هنتنجتون .

وفكرة « الحضارة » تفترض مسبقا أن كل المجتمعات « المتحضرة » هي كيانات من غط واحد . وهي جميعا تجسيد لمخطط واحد للقيم نقيضه هو « الهمجية » . وكان هذا هو رأى مفكرى التنوير الرئيسيين بكل الأشكال المختلفة التي عبرت عنه : سواء من الفرنسيين (كوندورسيه ، ديدرو ، فولتير) أو الألمان (كانط ، ماركس) أو الإنجليز (بنتام ، جون ستيورات مل) أو الإسكتلنديين (هيوم ، سميث ، فيرجسون) ، أو الأمريكيين (توماس جيفرسون ، بنيامين فرانكلين) . وكانت هذه الفكرة هي التي سعى نقاد التنوير الرئيسيين ، وفي مقدمتهم ي . ج . هردر (*) إلى الاستعاضة عنها بمفهوم تنوع لا يمكن إنقاذه بين الثقافات البشرية .

(٤٤) روبرت د . كابلان ، - The Ends of the Earth : A Journey in the Dawn of the Twenty First Cen-

tury ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٧٠ .

(*) يوهان جوتفريت هردر : (١٧٤٤ - ١٨٠٣) ، أديب وفيلسوف وناقد ألماني كان له تأثير كبير على جوته ، وعلى نشأة حركة « العاصفة والاندفاع » الأدبية . من كتبه الشهيرة « أفكار في فلسفة تاريخ البشرية » - المترجم .

وقد استخدم هررد وغيره من مفكري « التنوير المضاد »^(٤٥) فكرة التنوع الأساسى للثقافات من أجل مهاجمة الفكرة التى كان يُروَّج لها فى ذلك الحين بشأن وجود حضارة عالمية شاملة- وهى الإمبريالية الثقافية الفرنسية . إنها انتقاد لما تزعمه حركة التنوير من شمول عالمى ، وهو انتقاد لم تنتقص شهرته حتى اليوم ، حيث تضطلع الولايات المتحدة بالدور الذى كانت تضطلع به فرنسا وإنجلترا ذات يوم .

الواقع فى نهاية القرن العشرين- أمريكا فى مقابل كل الآخرين

يهاجم منتقدون تصور التنوير للقيم الشاملة للعالم قاطبة . وكانت تلك هى الرؤية الساذجة التى استندت إليها ثنائية التنوير عن الحضارة والهمجية . وهى ثنائية توحى بأن كل الشعوب المتحضرة لديها القيم الأساسية نفسها وتريد الأشياء نفسها .

ولسنا بحاجة إلى المصادقة على « النسبية » من أجل رفض هذا الوهم الباطل . فعلى خلاف ما يقول به أنصار النسبية^(٤٦) هناك نوازع شر ونوازع خير لدى البشر جميعا . والأمن من الموت غيلة أو بوسائل عنيفة ، ومن الموت جوعا ، ليس من « نوازع الخير » التى تختلف عليها الثقافات . فضلا عن ذلك هناك معايير أخلاقية وجمالية تسمح لنا بالتعرف على الإنجازات العظمى عبر الثقافات . فالقيادة هوميروس إنجاز ثقافى أعظم من الفيلم السينمائى صمت الحملان ، حتى إذا كان معبد « زن »^(*) فى ريونجى أرقى من الكنيسة التى يدخلونها بالسيارات . ولكن حقيقة وجود أشكال عالمية من الأعمال الجيدة والسيئة لاتعنى أن نظاما سياسيا واقتصاديا واحدا- ولنقل « الرأسمالية الديمقراطية »- هو أفضل الأنظمة بالنسبة للبشر جميعا . فالقيم البشرية العامة يمكن أن تتجسد فى أنواع مختلفة من النظم .

ومن طبيعة الأمور أن بعض المجتمعات تحقق نتائج أفضل من غيرها من الزاوية

(٤٥) حول رواية برلين للتنوير المضاد ، انظر ، كتابى Berlin ، لندن وپرنستون ، نيوجيرسى : إدارة النشر بجامعة هاربر كولينز وپرنستون . [انظر ، حاشية عن « أشعيا برلين » ، فيما بعد- المترجم] .
(٤٦) أجريت نقدا للنسبية المعاصرة فى أكثر أشكالها قبولاً فى أعمال رتشارد رورتى ، وذلك فى كتابى Endgames ، الفصل الرابع .

(*) Zen : طائفة بوذية غير عقلانية تطورت فى الهند ، وهى تنتشر الآن فى اليابان ، وتختلف عن الطوائف البوذية الأخرى فى سعيها إلى التنوير من خلال الاستبطان والبديهة والحدس ، بدلا من الأسفار البوذية المقدسة- المترجم

الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، ولكن ليست هناك حاجة إلى الإيحاء بأن الثقافات «الغربية» هي دائما أرقى من غيرها . والمحافظون الجدد في أمريكا ، الذين يهاجمون الاعتقاد المعاصر بأن كل الثقافات متساوية ، إنما يفعلون ذلك لاعتقادهم الساذج بأن ثقافتهم هي الأفضل .

وهنتجتون لا يبعد كثيرا عن اعتبار أمريكا محور العالم . إنه يتتقد النزعة العالمية ، وهي الأساس الضمني لكل الفكر الأمريكي تقريبا ، ولكنه يظل متشبثا بالتراث الثنائي - الذي يصل أحيانا إلى حد المانوية^(*) - والذي كان لأمد طويل هو الأساس الذي تقوم السياسة الخارجية الأمريكية . وتسير حجة هنتجتون في نفس اتجاه التصنيف الثنائي التنويري الذي يقسم الثقافات إلى متحضرة وهمجية . وهو يقسم العالم إلى عالمين : «الغرب والآخرين» ، و «الغرب» واحد ، و«الآخرين» كثيرون .

والحضارة الغربية ليست عالمية ، ولكنها وفقا لرأى هنتجتون حضارة فريدة ، ولها هوية واحدة استمرت خلال فترات زمنية طويلة ، وتمتد فوق بلدان كثيرة . وهذه الهوية «الغربية» الفريدة هي في رأيه معرضة اليوم للخطر . فهو يقول لنا : إن «المسئولية الأساسية للزعماء الغربيين . . . هي صيانة الخصائص الفريدة للحضارة الغربية وحمايتها وتجديدها . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة غربية ، فإن تلك المسئولية تقع في جانبها الأكبر على عاتقها»^(٤٧) . وهو يشير بأن تفعل الولايات المتحدة ذلك عن طريق «الحضارة الأطلسية» التي توحد مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية عن طريق تدابير مثل إنشاء «منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلسي»^(**) .

وإذا لم تقم الولايات المتحدة بذلك فهو يرى أن المستقبل سيكون حالكا . ويحذر في غموض من أنه «مالم تتساند شعوب الغرب ، فإنها ستساقط فرادى»^(٤٨) .

ومع ذلك فإن نفس فكرة «الحضارة الغربية» هي اليوم موضع تساؤل . فتعبير «الغرب

(*) Manicheantradition : نسبة إلى «ماني» المصلح الإيراني الذي ظهر في القرن الثالث ، وأعلن النبوة في عام ٢٤٢ . انتشر مذهبه «المانوية» في أنحاء الإمبراطورية الرومانية وآسيا ، واتسم بتعاليم الزرادشتية ، متخذا النضال أساسا للصراع بين الخير والشر ، وكان ذا تأثير روحي بين أتباعه الذين كانوا يأملون السعادة بعد الموت . وقد لقيت المانوية مقاومة عنيفة حتى قضى عليها .

(٤٧) هنتجتون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣١١ .

(**) (TAFTA) Transatlantic Free Trade Area .

(٤٨) صمويل هنتجتون ، "The West V. the rest" ، في جريدة جارديان ، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ .

« ربما كان له واقع عندما كان يعنى « المسيحية » الغربية - وإن كانت حروب « الإصلاح » (*) من أسوأ ماعرفه التاريخ من حروب . وذلك التعبير كانت له بعض القيمة الثقافية عندما كان فى الوسع القول بأن كلاً من أمريكا وأوروبا تنحدران من مشروع تنويرى مشترك ، ولكن هذه الصلات التاريخية القوية تتداعى سريعا . وفى الظروف الحالية يُعدّ الحديث عن « الغرب » من أعراض القصور الفكرى . وهو يرجع إلى التضامن الإستراتيجى الذى تشكّل بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية واستمر خلال الحرب الباردة .

غير أنه فى أعقاب الحرب الباردة أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا أشبه بالعلاقة التى كانت قائمة بينهما فى الفترة ما بين الحربين ، عندما كان ينظر إلى أمريكا - وكانت تنظر هى إلى نفسها - على أنها فريدة فى بابها . والمشروع الضخم الذى يجرى تنفيذه تحت القيادة الأمريكية لتوسيع « حلف الأطلنطى » ، إنما هو أصداء لما سعى إليه ولسن (***) من إعادة تنظيم أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى . ولاتوجد الآن « حضارة غربية » تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بقيادتها . والوضع الفريد الذى يشير إليه هنتنجتون ليس هو وضع « الغرب » ، إنما هو وضع الولايات المتحدة .

ولنتأمل أحد مكونات الحضارة الغربية الذى يشير إليه هنتنجتون : ألا وهو الدين . فالآن بينما أصبحت غالبية الدول الأوروبية فى فترة ما بعد المسيحية ، لاتزال الولايات المتحدة بلدا يتسم بتدين شديد وواسع النطاق ، وكثيرا ما يتخذ طابعا أصوليا . ولا يقتصر ذلك على أن التردد على الكنائس ، والمجاهرة بالعقيدة الدينية ، هما الآن أكثر مما عليه الحال فى أى بلد أوروبى آخر ، وإنما يمثل أيضا فى أن أعدادا كبيرة للغاية من الأمريكيين مازالت تحتفظ بمعتقدات وممارسات دينية أصبحت من الناحية العملية هامشية فى كل مكان

(*) الحركة الدينية الكبرى فى القرن السادس عشر ، والتى كان هدفها إحياء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، والتى أدت إلى إنشاء الكنائس البروتستانتية . وقد استمرت الحروب بين الدول التابعة للجانبين ثلاثين عاما متصلة - المترجم .

(**) توماس وودرو ولسن : (١٨٥٦ - ١٩٢٤) ، الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (١٩١٣ - ١٩٢١) . فى عهده أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا (٢ من أبريل عام ١٩١٧) ، فرجحت كفة الحلفاء ، أعلن فى ٨ من يناير عام ١٩١٩ مبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح ، والتى كان من بينها تسوية مسألة الإلزام والورين ، وتعديل حدود إيطاليا ، وتقسيم النمسا والمجر ، وتعديل الحدود فى شبه جزيرة البلقان ، وقصر حكم الأتراك على رعايا من جنسهم ، وتقرير استقلال بولندا وتمكينها من الوصول للبحر - المترجم .

آخر . من ذلك أن حوالي ٧٠ في المائة من الأمريكيين يعتقدون بوجود الشيطان ، بالمقارنة بثلاث البريطانيين ، وخمس الفرنسيين ، وثمان السويديين . ويتسمى حوالي ربع الأمريكيين إلى الطائفة المسماة المسيحيون الذين يولدون من جديد (*) الذين يَعُدُّون سيطرة الشيطان على البشر ليست تشبيها بلاغيا بل حقيقة واقعة .

وقد نبه روبرت مايلثورپ - المصور الموهوب الذى أثار دراسته السادية المازوشية ضجة فى الولايات المتحدة فى أوائل التسعينيات - إلى أن موضوعات صورته قد « تمت من أجل الشيطان » . وتعميدة مايلثورپ هذه كان من شأنها فى أى بلد أوروبى أن تثير تساؤلات حول توازنه السيكلوجى . أما فى الولايات المتحدة فقد كان له حضور ثقافى حقيقى .

والولايات المتحدة ، فى عمق تدينها واتساع ملءه ، تقف مفردة بين البلدان المتقدمة . فجميع حكومات الولايات الخمسين وافقت على تمويل فيدرالى لتنفيذ المشروع الغربى الرامى إلى تشجيع الزهد الجنسى بين الشباب الأمريكى تحت العشرين . وفى يولي أ عام ١٩٩٧ ناصر « الائتلاف المسيحى » تعديلا للمستور فى الكونجرس يمكن أن يجعل تعاليم منذهب الحلقى (***) الواردة فى « الكتاب المقدس » إلزامية فى المدارس الأمريكية. (٤٩) والحديث من أن الولايات المتحدة تمثل مجتمعا علمانيا هو حديث سخيف ومناف للعقل . فالتراث العلمانى فى أمريكا أضعف منه فى تركيا .

وكما أوضح ليبست ، فإن هذا الفارق بين الولايات المتحدة وكل البلدان المتقدمة الأخرى أخذ فى الاتساع لا فى الانكماش : « إن قوة الدين فى الولايات المتحدة لاتفصح عن أي علامة على الضعف . واستطلاعات الرأى التى تجربها مؤسسة جالوب وغيرها تبين أن الأمريكيين هم أكثر شعوب الدول البروتستانتية ترددا على الكنيسة ، وأنهم أكثر الشعوب أصولية فى الدين المسيحى وفى عام ١٩٩١ كان ٤٢ فى المائة من البالغين ينتمون إلى إحدى الكنائس و ٤٢ فى المائة يحضرون إقامة الصلوات أسبوعيا ، وهاتان نسبتان تزيدان كثيرا على مثيلتهما فى أي دولة صناعية أخرى » . (٥٠)

(*) Born again Christians : يوجد اعتقاد لدى المسيحيين بأن من يتعمدون يولدون من جديد - المترجم .

(**) Creationism (لاهوت) المذهب القائل بأن الله يخلق روحا جديدة لكل كائن بشرى يولد - المترجم .

(٤٩) انظر ، " God's soldiers get political " ، عدد الأحد من جريدة إنديبننت ، عدد ٢٧ من يولي

عام ١٩٩٧ - الصفحة ١٦ .

(٥٠) ليبست ، المرجع السابق .

وقد لاحظ مراقبون كثيرون، منذ أيام توكفيل، التمسك الاستثنائي بالدين فى أمريكا. ويوحى استمرار هذا الوضع، وازدياده قوة فى الوقت الحالى، بأن النموذج الاجتماعى - العلمى المألوف الذى ورثناه من المفكرين الاجتماعيين للتنوير الأوروبى، والذى يتطور التحديث فيه بالتوافق مع العلمانية، هو نموذج يتعرض الآن لتصدع جذرى. فالمجتمع الأمريكى لا يتفق مع نموذج مجتمع عصرى تمت وراثته من عهد التنوير. ومع ذلك فإنه مخترق بأوهام التنوير وخرافات أكثر من أي ثقافة فى مرحلة متأخرة من الحدائة .

إن « العقيدة الأمريكية » تجعل الصلة بين أمريكا والحدائة صلة جوهرية ، وليست عارضة . واليوم قام المحافظون الجدد باختطاف تلك العقيدة . أما المقاومة التى يبديها العالم لعملية تحويله إلى سوق حرة عالمية ، فإنها لا تهدد فقط هيمنة المحافظين فى الولايات المتحدة ، وإنما تهدد أيضا ما اتسمت به من نظرة أمريكية عالية . كما أن اكتشاف أن المسار الأمريكى هو مسار منفرد ، ولا يحدد بأى شكل مسار التاريخ العام للعالم الحديث ، سيكون حافزا على إحداث تغييرات ثقافية ضخمة . كذلك سيكون من آثاره تجريد الولايات المتحدة من الصورة التى تراها عن نفسها باعتبارها النموذج للحدائة .

والنزعة العالمية الجامدة للثقافة الأمريكية هى المسئولة جزئيا عما تتصف به مجادلاتها حول « تعددية الثقافة » من روح خلقية ضيقة . ففى التاريخ الأطول والأشمل للأعراق، كانت التجمعات المتعددة الثقافات، هى الوضع السائد للبشرية . وكانت إمبراطوريات العالم جميعا - مثل الإمبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية، وإمبراطورية أسرة رومانوف، والإمبراطورية البريطانية، وإمبراطورية هابسبرج (*) - تفتح ذراعيها لتنوع غزير فى الثقافات . وكانت لدى كل منها ثقافة سائدة، كما كانت لدى بعضها أحيانا أهداف تشمل العالم قاطبة ، ولكن لم تقدم أى منها بصورة متسقة على تحويل رعاياها إلى طريقة واحدة فى الحياة أو مجموعة محددة من المعتقدات .

وعندما منحت إحدى المؤسسات اليمينية الأمريكية مبلغا كبيرا من المال لـ «جامعة رابطة اللبلاب» (***) لإنفاقه على دورات دراسية عن « الحضارة الغربية»، أصيبت هذه المؤسسة بخيبة أمل عندما تبينت بعد انقضاء عدة سنوات أن المبلغ لم يتم إنفاقه . وكان مرجع ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لم يتمكنوا من الانفاق على

(*) Hapsburg : الأسرة التى حكمت النمسا فى الفترة ١٢٧٨ - ١٨١٨ - المترجم .

(**) Ivy League University .

مايشكل « حضارة غربية » . ويبدو أنه لم يخطر لأى من الطرفين أن الصعوبة التي يواجهونها يمكن التغلب عليها بإتفاق المال على الحركة النسائية أو على تعددية الثقافات ، لأن هاتين الحركتين ، شأن الكثير من الحركات الاجتماعية في المرحلة المتأخرة من العصر الحديث ، كانت - فى أكثر تجلياتها جذرية وانعزالية - ظواهر أمريكية بوجه خاص . وإذا كانت مثل هذه الحركات الاجتماعية الراديكالية لانتتمى إلى « الحضارة الأمريكية » ، فليست هناك أي حركات تنتمى إليها .

ومما يغشى أبصار الأمريكيين عند تناول أفكار هنتنجتون قوله إن النزعة العالمية هي نزعة غير أخلاقية ، لأنها تقود إلى الإمبريالية . ومع ذلك فإن الإمبراطوريات يمكن أن تكون متعددة الثقافات ، وكثيرا ما كانت كذلك ، كما أن الإمبراطوريات قد لا تكون دائما غير أخلاقية . وفى الولايات المتحدة وحدها تكتسب هذه الافتراضات التي يقدمها هنتنجتون مكانة لا يطعن فيها أحد .

وهناك اعتراض أكثر إقناعا على النزعة العالمية هو أنها لا تتفق مع العقلية اللازمة للقيام بدور إمبريالى فى العالم . إن الإمبراطوريات التي امتد بها الزمن - إمبراطوريات العثمانيين وآل هابسبرج والرومان - استطاعت العيش باصدارها تشريعات تسمح بالتنوع الثقافى . كما أنها لم تحاول إعادة تشكيل العالم على صورتها ، أو تضع سياستها معتقدة أن العالم سيعمل فى الخفاء على نقضها . ومع ذلك فإنه لا النظام العالمى لما بعد التاريخ الذى وضعه فوكوياما ، ولا الكتلة الغربية التي يدعو لها هنتنجتون ، يمكن تصورها من غير أن يكون لأمریکا دور إمبريالى على نطاق العالم .

والحقيقة أنه ليس هناك شيء بعيد عن العقل الأمريكى اليوم بعد العقلية الإمبريالية . وقد كان التدخل الأمريكى فى البوسنة مدفوعا بالاعتقاد بأن النزاع السياسى والعسكرى الطويل الأمد يمكن أن يحل عن طريق فرض دستور يوضع ببراعة . وكان ذلك تعبيرا عن « وهم دايتون » (*) ، وهو أن تدخلا أمريكيا قصير الأمد ، يمكن أن يمد إلى النظم

(*) Dayton Illusion ، دايتون هي المدينة الأمريكية التي عقدت بها « محادثات تقاربية دايتون » Days- ton Proximity Talks التي توجت بالتوصل إلى « اتفاق إطار عام للسلم فى البوسنة والهرسك » . وشاركت فى هذه المحادثات جمهورية البوسنة والهرسك ، وجمهورية كرواتيا ، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية . وكان شهود التوقيع على الاتفاق يمثلون دول «مجموعة الاتصال» - الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا - وروسيا - والمفاوض الخاص للاتحاد الأوروبى . وأرفق بالاتفاق أحد عشر ملحقا تتعلق بالجوانب العسكرية ، والاستقرار الإقليمى ، والحدود ، والانتخابات =

والثقافات الأخرى قيما وإجراءات أمريكية - أى ثقافة قانونية بشأن الحقوق ، ونموذجا للتفاوض بين الدول والجماعات ، ينبع من ممارسة القانون الاعتبارى - لا يخرج سلطانها عن النطاق المحلى .

إن دوائر الأعمال والهيئات السياسية الأمريكية تتصرف على أساس أنها تستطيع أن تمد القيم الأمريكية إلى أبعد أركان الأرض - دون أن تتحمل الخسائر البشرية والمالية التى يتطلبها عادة إنشاء الإمبراطوريات . وذلك ادعاء غريب لا يكون مفهوما إلا إذا كانت النخبة الأمريكية تتصور أن الولايات المتحدة قد أعفت نفسها بطريقة ما من العبء الذى تعين أن تتحمله كل دولة إمبريالية على امتداد التاريخ .

أمريكا باعتبارها أمة ناشئة فى فترة ما بعد سيادة الغرب؛

يذكر هنتنجتون أن ثمة عقبة أساسية تحول دون إعادة تأكيد القيادة الأمريكية «للحضارة الغربية» هى رفض قسم مهم من قاطنى الولايات المتحدة قبول «هوية غربية» . فهو يقول لقارته : «إن دعاة التعددية الثقافية الأمريكيين . . يريدون أن يخلقوا بلدا يضم حضارات متعددة ، أى بلدا لا ينتمى إلى حضارة معينة ، ويفتقر إلى جوهر ثقافى . والتاريخ يثبت أنه لا يمكن لبلد تم تشكيله على هذا النحو أن يدوم طويلا كمجتمع مترابط . ذلك أن ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون هى الولايات المتحدة ، بل ستكون الأمم المتحدة» . (٥١)

وعلى غرار الدعوة إلى الاستقامة السياسية ، فإن مبالغات النزعة إلى تعدد الثقافات تكون هدفا يسهل النيل منه . والتقدم الذى تحققه دعوة الانعزال العرفى فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين - فى الحركة الانفصالية السوداء التى يقودها لويس فرخان (*) على

= والدستور ، والتحكيم ، وحقوق الانسان ، والمهاجرين والنازحين ، وصيانة المعالم والآثار القومية ، والنقل ، وقوة شرطة دولية . وقد ذهب غالبية جوانب هذا الاتفاق وملاحقه أدرج الرياح ، وأصبحت مجرد أوهام - المترجم .

(٥١) هنتنجتون ، المرجع السابق . الصفحة ٣٠٦ .

(*) لويس فرخان : الزعيم الأمريكى الزنجى المسلم ، الذى يتزعم طائفة زنجية مسلمة فى الولايات المتحدة تعرف «بأمة الإسلام» . وقد قام من فترة ليست بعيدة بزيارة بعض البلدان العربية والإسلامية - المترجم .

سبيل المثال - هو عقبة فى سبيل تجدد وجود أى نوع من المجتمعات الليبرالية المدنية . وهو فى الوقت نفسه عقبة فى سبيل وجود شعور قوى بالهوية الوطنية . وإذا كانت نزعة تعدد الثقافات الأمريكية تعنى مثل هذه المشروعات الداعية للانعزال العرفى ، فإن مصير الولايات المتحدة سيكون التراجع بين وهم العالمية التنويرى والواقع القبيح للبلقنة .

ويتجاهل هنتنجون حقيقة أن دولا كثيرة فى الماضى والحاضر نجحت فى الأخذ بتعددية الثقافات لفترات طويلة . وفى عالم اليوم تُعدّ المملكة المتحدة وإسبانيا دولتين متعددتى الجنسية ، ومترابطين اجتماعيا بدرجة معقولة ، على حين أن أستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وماليزيا هى مجتمعات مستقرة متعددة الثقافات . ولا يمكن القول بأن كل الكيانات السياسية الحديثة المستقرة هى كيانات ذات ثقافة واحدة ، مثلما لا يمكن القول بأن كل الدول الحديثة لابد أن تصبح متعددة الثقافات . فاليابان ستظل دولة ذات ثقافة واحدة فى أى مستقبل منظور .

ويتجاهل « صدام الحضارات » تحولات ثقافية ضخمة تجرى الآن فى الولايات المتحدة نفسها . فلم يعد من الواقعية فى شىء تصور الولايات المتحدة على أنها مجتمع « غربى » بشكل قاطع . وهناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ستتحول ، فى غضون جيل أو نحوه ، إلى إحدى الدول الناشئة فى العالم فى مرحلة مابعد السيادة الغربية . ويؤخذ من الاتجاهات الديموجرافية أنه خلال جيل واحد أو نحوه سيكون هناك بين قاطنى الولايات المتحدة ما يشبه الأغلبية من الآسيويين والسود وذوى الأصل الإسبانى . واستنادا إلى مكتب التعداد بالولايات المتحدة ، فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون عدد الأمريكين المنحدرين من أصل إسبانى أكثر من عدد السود والأمريكين الآسيويين والهنود الأمريكين مجتمعين ، وستنخفض نسبة البيض غير المنحدرين من أصل إسبانى ، من ٧٣,١ فى المائة من مجموع السكان فى عام ١٩٩٦ ، إلى ٥٢,٨ فى المائة .^(٥٢)

ونتيجة لهذه التغييرات الديموجرافية ، ستكون الولايات المتحدة مختلفة اختلافا واضحا عن الدول الأخرى فى القارة الأمريكية ، مثل شيلى والأرجنتين ، التى مازالت أوروبية بشكل واضح فى تركيبها العرقى وتراثها الثقافى . فلماذا ينبغي أن نتوقع من السكان الذين يقترب فيهم الأمريكيون المنحدرون من أصل أوروبى من أن يصبحوا أقلية ، أن يقبلوا

(٥٢) "Hispanic number explodes in US" فى جريدة جارديان ، عدد ٣١ من مارس عام ١٩٩٧ ،

التراث الثقافي والسياسى الأوروبى ؟ بل لماذا ينبغي لأحد أن يتصور أن ذلك أمر مرغوب فيه؟

ولكن السكان الذين لم يعد للأوروبيين الصفة الغالبة بينهم ، سوف ينتجون نخبا سياسية لم تعد ارتباطاتها الثقافية تنتمى إلى البلدان الأوروبية . وقد بات هذا التطور واضحا بالفعل ، ويتجلى فى التحولات التى طرأت داخل الطبقات السياسية الأمريكية بعد انتهاء رئاسة بوش . فنخب الساحل الشرقى القديمة ، التى شكلت رؤاها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، والتى كانت ولاءاتها الثقافية أطلسية ، قد أصبحت بالفعل مهتمشة سياسياً .

وذلك لايغنى أن ولاءات النخب الجديدة هى ولاءات إسبانية أو آسيوية ، وإنما يعنى على وجه الإجمال أن تصبح هذه النخب ذات طابع أمريكى محلى متزايد ، ولكن الهوية الأمريكية التى تجسدها لم تعد مبنية على أيديولوجية أوروبية فى مرحلة مبكرة من العصرية ، بل هوية أمة ناشئة فى عصر مابعد السيادة الغربية .

ولعل أستراليا ونيوزيلندا أوضح مثالين على تحول مستعمرات أوروبية سابقة إلى دول متعددة الثقافات تعيش فى عصر مابعد سيادة الغرب . فهما مجتمعان متعددا الثقافات أكثر نجاحا من المجتمع الأمريكى المتعدد الثقافات ، ومرجع ذلك فى جانب منه أنهما لا تنوءان بوهم رسالة عالمية .

هل السوق الحرة الأمريكية قابلة للإصلاح ؟

إن أمريكا اليوم ليست هى النظام المتسم بالتساوى الديمقراطى الذى وصفه دى توكفيل وأشاد به . كما أنها ليست مجتمع الفرص المتزايدة الذى جسّدته سياسة «النيوديل» لفترة مابعد الحرب . وإنما هى بلد زاخر بالنزاعات الطبقية ، والحركات الأصولية ، والحروب العرقية التى لم تصل بعد إلى حد الانفجار . والحلول السياسية لهذه الآفات تفترض مسبقا إصلاح السوق الحرة . ومن المشكوك فيه أن يكون هذا الإصلاح ممكنا من الناحية السياسية فى أمريكا اليوم .

ففى مناخ سياسى أصبحت فيه مثل وسياسات «النيوديل» غير مشروعة بسبب السطوة المحافظة ، لا يمكن أن تثار قضايا العدالة الاقتصادية إلا على الأطراف

البعيدة للحياة السياسية . من ذلك أن روس بيرو (*) ووالف نادر (***) ويات بوكانان (***) استفادوا جميعا من عدم ثقة الجمهور بالنخب السياسية . وحاول كل منهم فى حملته الانتخابية استتفار الناخبين بشأن التفاوتات الاقتصادية الجديدة فى الولايات المتحدة .

وقد يكون مما يندر بشؤم ، أنه فى حملة يات بوكانان الانتخابية فى عام ١٩٩٦ وحدها ، كان لقضايا العدالة الاقتصادية تأثير ملموس على التيار الأساسى للحياة السياسية الأمريكية . فقد أشعل بوكانان قضايا الاستقامة الاقتصادية بروح حرب ثقافية أصولية وعداوة متأصلة لبقية العالم . وبرغم ما يتمتع به مزيج كهذا من جاذبية شعبية ، فانه سرعان ما دفع إلى الهامش - وهو المصير المرجح لأي حملة مماثلة فى المستقبل .

ويظل من المشكوك فيه أن يكون باستطاعة السخط المتفشى بين الناخبين أن يشير استجابة قوية لدى التيار الأساسى . فعن طريق التنظيم الضريبى للتبرعات للحملات

(*) روس بيرو : (١٩٣٠ -) عمل فى عام ١٩٥٧ مندوب مبيعات لشركة IBM ، ثم أسس فى عام ١٩٦٢ شركة « لشبكات المعلومات الإلكترونية » ، التى كانت أول شركة من نوعها ، بعد ذلك باعها لشركة « جنرال موتورز » ، وأخذ ينوع نشاطاته ، فاشتغل بالعقارات والغاز والنفط . وفى عام ١٩٨٨ أنشأ شركة جديدة لخدمات المعلومات . أصبح فى مجال اهتمام وسائل الإعلام خلال أزمة الرهائن فى إيران فى عام ١٩٧٩ ، عندما قام بتمويل حملة ناجحة لإنقاذ اثنين من موظفيه كانا محتجزين فى سجن إيرانى . وفى عام ١٩٩٢ ظهر كمرشح مستقل لرئاسة الولايات المتحدة معربا عن قلق خاص بشأن « الدين الداخلى » ، ولكنه انسحب من الترشيح فى شهر يولية ، وهو الانسحاب الذى نال كثيرا مما له من تأييد . ثم عاد إلى حلبة الانتخابات فى شهر أكتوبر ، وأجرى محاورات تليفزيونية كان لها تأثير كبير ، وجاء ترتيبه الثالث فى عدد أصوات الناخبين بعد بيل كلينتون وجورج بوش - المترجم .

(**) رالف نادر : (١٩٣٤ -) اشتغل بالمحاماة فى عام ١٩٥٨ ، وكان محاضرا فى التاريخ ونظم الحكم فى جامعة هارفارد فى الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٣ . صدر فى عام ١٩٦٥ كتابه **Unsafe at any Speed** فى الصناعة وسوء معايير الأمن الصناعى ، وكان أكثر الكتب مبيعا . وأصدر الكونجرس الأمريكى ، بفضل تأثيره ، « قانون السلامة فى صناعة السيارات » . أسس فى عام ١٩٦٩ « مركز دراسات قانون الاستجابة » الذى كشف انعدام مسؤولية الشركات وافتقار الحكومة الفيدرالية فى تنفيذ اللوائح الخاصة بالأعمال . أسس مؤخرا « مجموعة بحوث المصالح العامة بالولايات المتحدة » التى كانت مظلة لمجموعات أخرى كثيرة تحمل نفس الاسم - المترجم .

(***) يات بوكانان : المعلق التليفزيونى الأمريكى المعروف . من زعماء الحزب الجمهورى . رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، ولكنه تراجع عن هذا الترشيح لصالح جورج بوش بسبب ضعف التمويل . أعلن مؤخرا عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ ليصبح ثانى المرشحين لهذه الانتخابات بعد جورج بوش الصغير - المترجم .

الانتخابية يكون للأموال تأثير في الولايات المتحدة أكبر من تأثيرها في أى نظام سياسى غربى آخر . وما الذى يوجب افتراض أن نظاما سياسيا يمكن أن يستجيب بطريقة فعالة لمظاهر السخط التى تحتاج أغلبية قلقة ؟ غير أن النظام السياسى الذى لا يتم التعبير فيه عن السخط الشعبى إلا فى حركات على أطراف الحياة السياسية ليس نظاما ديمقراطيا يقوم بوظائفه .

لقد تمكنت سطوة السياسة المحافظة الجديدة من المطابقة بين السوق الحرة وادعاء أمريكا أنها نموذج الأمة العصرية . واتخذت هذه السطوة من الصورة التى تراها أمريكا لنفسها النموذج لحضارة عالمية مسخرة لخدمة سوق حرة عالمية . وبالنسبة لجمهور تربي على هذه الأوهام سوف تكون السنوات المقبلة حافلة بالآلام .

وفى أكثر اقتصادات العالم نجاحا، تعتبر السوق الحرة علامة على النكوص إلى الماضى وليس رمزا للتطلع للمستقبل . واقتصادات شرقى آسيا يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا كبيرا فى مؤسساته السياسية ونظمه الاقتصادية وأعرافه الثقافية . والأمر المشترك فيما بينها هو رفض الربط الذى يكاد يرقى إلى مرتبة الدين بين الأسواق الحرة التى تدعو إليها السياسة الأمريكية ، والتخلى عن المثال التنويرى لحضارة عالمية تجسدها السوق الحرة العالمية .

إن الخنوع للعقائد الجامدة التى تنطوى عليها السوق الحرة لا يمكن أن يودى إلى التحديث مع اقتراب القرن العشرين من نهايته . وفى المباراة بين السوق الحرة الأمريكية والرأسماليات الموجهة فى شرقى آسيا، فإن السوق الحرة هى التى تنتمى إلى الماضى .

وإدراك أن البلدان التى لا تأخذ بأى من مبادئ « العقيدة الأمريكية » تتفوق على الولايات المتحدة يعد أشد إيلاما من أن يقبله الوعى العام، إذ إن القبول بأن يكون باستطاعة البلدان تحقيق الحدائة دون توفير طرق التفكير التى تتميز بها الفردية، أو الإذعان لطقوس حقوق الإنسان، أو المشاركة فى خرافات التنوير بشأن السير نحو حضارة عالمية، إنما هو تسليم بأن الدين المدنى الأمريكى قد ثبت بطلانه .

وإدراك من هذا القبيل ليس فى مقدور معظم الأمريكيين تحمله . وبدلا من ذلك فإن الشواهد على النمو الاقتصادى المتفوق، وعلى ارتفاع معدلات الادخار ومستويات التعليم، وعلى استقرار الأسرة، فى البلدان التى رفضت النموذج الأمريكى، سوف تكبت ويجرى إنكارها والتصدى لها بلا هوادة . إذ إن التسليم بهذه الشواهد يعنى

مواجهة التكاليف الاجتماعية للسوق الحرة الأمريكية . فهذه السوق تعمل على إضعاف الترابط الاجتماعي . إن إنتاجيتها هائلة ، ولكن كذلك أيضا تكاليفها البشرية . وقد باتت تكاليف السوق الحرة في الوقت الحالي من المحرمات في الخطاب الأمريكي ، ولا يتحدث عنها إلا حفنة من الليبراليين المتشككين . وإذا أمكن التسليم بأن الأسواق الحرة والاستقرار الاجتماعي أمران متعارضان ، فلن يؤدي ذلك إلى اختفاء النزاع بينهما ، ولكن ربما يؤدي إلى تخفيفه .

إن المعضلة الأساسية في السياسة العامة اليوم هي كيفية التوفيق بين حتميات الأسواق المتحررة من الضوابط وبين الاحتياجات البشرية المستمرة . فسطوة السياسة المحافظة الجديدة ، بإسقاطها هذه المسألة من جدول الأعمال السياسي ، أنكرت على أمريكا فرصة توضيح الأسلوب الذي يمكن به أن تصبح السوق الحرة أكثر احتمالا من الناحية الإنسانية . والواقع أن « النموذج الاقتصادي الأمريكي » ليس متجانسا تماما . فعلى الساحل الغربي ربما تكون بعض الأعمال قد نجحت في الجمع بين درجة عالية من المرونة والحساسية للتحاجات الأساسية لموظفيها وللمجتمع . وما دام هناك إنكار لإمكانية حدوث تعارض بين الأسواق الحرة والاحتياجات البشرية الحيوية ، فإن « نموذج كاليفورنيا » هذا لن يكون في الوسع تقييما سليما ، ولن يكون في الوسع محاكاته ، في بقية أنحاء الولايات المتحدة .^(٥٣)

وأكثر السيناريوهات رجحانا في العقود المقبلة هو أن تحافظ الولايات المتحدة على صورتها الذاتية باعتبارها نموذجا عالميا ، عن طريق مزيد من الأنطواء نحو الداخل . وهي سوف تستبعد من مفاهيمها كل ما يمكن أن يهدد ثقتها بأن العالم يتجه نحو الأخذ بأسلوبها .

ومع ذلك فإن أمريكا تترد إلى العزلة والسياسة الحمائية . ولكن ارتدادا كهذا سيلحق الضرر بمصالح شركات كثيرة للغاية . وقد أدى اللجوء المتزايد إلى « الإنتاج في الخارج »^(*) الذي مؤده نقل بعض المنشآت الصناعية إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة في الخارج - إلى خلق وضع أصبح فيه خمس واردات الولايات المتحدة يأتي من فروع تابعة

(٥٣) حول « نموذج كاليفورنيا » ، انظر ، شارلس ليدبتر ، Britain- The California of Europe ،

ديموس أوكبجيتال بيبرز ، ١٩٩٧ .

• Plantation Production (*)

للشركات الأمريكية عبر الوطنية فى الخارج . (٥٤) وسوف يعترض رأس المال الأمريكى على حماية التجارة . وفى السنوات القادمة لن تكون العزلة الأمريكية اقتصادية أو عسكرية ، بل ستكون عزلة معرفية وثقافية .

والإيمان الأمريكى المعاصر بأن الولايات المتحدة أمة عالمية إنما يعنى القول بأن كل البشر يولدون أمريكيين ، وأنهم يصبحون أى شىء آخر بالمصادفة - أو عن طريق الخطأ . ووفقا لهذا الإيمان فإن القيم الأمريكية هى الآن - أو لن تلبث أن تكون - مشتركة بين جميع البشر . ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذه الأوهام انتشارها . وفى القرن التاسع عشر ادعت الصفة العالمية كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا . والآن أصبح هذا الغرور - حتى أكثر مما كان فى الماضى - ذا طبيعة خطيرة .

لقد أدخلت الولايات المتحدة أوهام وخرافات التنوير فى نظرتها إلى نفسها . وما كانت هذه الرؤية لتكسب أهمية كبيرة فى وقت آخر . أما اليوم فإنها تهدد بالعجز عن النهوض بأكثر المهام صعوبة فى هذا العصر - ألا وهى مهمة توفير شروط التعايش السلمى والإنتاجى بين الشعوب والنظم التى ستكون دائما مختلفة .